



ملک کی فوج اور غنیمت

نزهة اليقين في الحجج الاصلية والاخرى في الحجج الاصلية من تصنيفات عمدة المحققين  
نزهة اليقين في الحجج الاصلية والاخرى في الحجج الاصلية من تصنيفات عمدة المحققين

السلام  
 بالقول الضابط  
 بتحقيق معنى الرابطة  
 ١٩٩٨

بإتهام السيد الخميني السيد محمد علي بن الفاضل الجليل  
والعالم النزيل في العالم الخفي والجليل المولى السيد محمد باقر خراساني في حياته

في المطبع العلوي الواقع في مدينة

M A LIBRARY, A M U



AR3837

## بسم الله الرحمن الرحيم

سبيلان الذي تموج الرجود من وجوده ولا يزال وهو من ذاته اذ ان من وجوده دراني  
 بنفسه ما وجوده في نفسه وانفسه وما وجوده في نفسه ابعده عن ذاته فلا ينفك عنها ولا ينفك عنها  
 غيره وفاد لكل منها استقلالاً لخاصة مع اربابها بالجلالة وقدره السرمج - حقله انما  
 بخمسة واثني عشر منها انما كانت شمس من ذرات النور اعلم ان كل شيء خلقه الله تعالى  
 لا حكم لا توجد في غيره ولا ينفك عن الله الذي استغنى شانه رزقه عن الوجود بالبرهان ما وجوده  
 هو الذي في بنائه الاية بايات الما وحده كلها صادقة فالله سبحانه يا سراج قافته بالبرهان  
 الحكم كلها واما الله سبحانه جل جلاله والى العالمين بما رزقه من وقته وقدره من  
 فاضله الحكمة والبرهان من جنابه وتخليقه بالخلق وقدرته على كل شيء لا ينفك عن الله تعالى  
 واهتمد في انسانيته من انهم الله خير انما من بنائه وبعده فيقول الله تعالى في القرآن  
 الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم  
 البهاري اليه كرمي وملكه والوحي والهداوي لان شمس السلام من بينات الفاضل السند  
 والحق في رفته شانه وقدرته بما يلهو بالمال مظلوا فمر من الاسرعة تار وفاق وطار في الافاق والافاق  
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم من نوره والوحي والهداوي لان شمس السلام من بينات  
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم من نوره والوحي والهداوي لان شمس السلام من بينات  
 فيهم الا جانب من متونهم المراد من الله تعالى في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم

السريه وحيال ماورد فيها من الدفع والاياد كانت بلا فهم المقصد ودرک المراد متخيلين من الحاشي  
 والافراد قاصدين عن اللآلئ بالاصداق وكانت افئدة الاذكياء تنوء اليه والكلابهم انتم عليه  
 وعقد لهم جائز بين يديه ورغبتهم مستوقفة المطايا اليه جبرين لي على ضبط المقام وثقلين على  
 تتبع المرام حتى الشد والسالف الكلام واتخذوا في غرضنا هذا السهام سلهقه تنفت في جرح ليل  
 حامة به على فنن تكي وفي لنا نم به دار علم في عاشق ذو صباه به به بليلى والا يكي وتكي السهام به به  
 كذبت وصيت الله لو كنت عاشقا به به لما سبقتني بالكل حاتم فخذاني ذلك ان احقق فيه ما به  
 حق قراح الذي به اللبيب يرتاح فرجت الى الحاشي والشرح فواو بعد تماخليا عن القصد  
 وبحر حتم رجعت الى افاضل عصرنا واما مثل ديارنا فلم ياتها ما ينزل القلق ويذهب الباطل  
 عن الحق حتى وصلت الى معتبة الاوستا والعلامه والحجر القمامه الامام العام المجتهد العلامة قدوة  
 الاسلاف اسوة الاخلاف بالافان الذي لا يخفى بحره البيان والاطيق لوصفه اللسان لا يدرك صافه من  
 احواله الاوكل والخطاطة الانظار عديم الشيل في الادوار والاعصار قاده انطير في الآفاق الاقطار فاهم  
 الحكماء والمكلمين امام الفضلاء والمحققين مركز العلوم محيط الفنون والفهوم مولانا احفظهم قدما  
 انكم الفضل الاجل المنفصل الاكل الاستاذ المطلق المشتري في الغرب والشرق القاري  
 بين الباطل والحق مولانا محمد علي الحق نجيب آبادي تلميذ الشرف واليادي قلت منه ما كنت وحصلت منه  
 ما حصلت جزمه الشرفي خير الجزاء فادركت ان لا يحرم منها الخلال ولا يتيهون في تيسر المرام من  
 فبست لهم بساطا ومهدت لهم مراقي الخلال ان يخطروا فيه ليصير الانصاف مقبولا  
 عن طريق الجور والاعتساف فان الحق للنجاد وعند الباطل يحل عند ومن الشارح ان يصير  
 من الذين هم للحق عادون ومن الصراط لنا كبرون وبالباطل الكفون وبالمزمرات التسعون  
 واذا سمعوا ما لم يسمعوا لم يدروا من الله الصفة والعدو اب واليه المرجع والمآب  
 انكم ان الوجود بطون في اثنين الاول وجود الشيء في نفسه سواء كان واجبا او موهوبا او موقعا  
 الوجود المحمدي فان كل به وجوده في نفسه قيل عليه فان كان واجبا فوجوده في نفسه بنفسه وان كان موهوبا  
 فوجوده في نفسه بنفسه وان كان موهوبا فوجوده في نفسه بنفسه وان كان موهوبا فوجوده في نفسه بنفسه  
 وفيه ان لا يكون الوجود الوجود في نفسه بنفسه وان كان موهوبا فوجوده في نفسه بنفسه

للشئ إطلاقاً شائناً وقد يطلق عليه الوجود الربطى ايضاً كما يطلق على احد اعتبارات وجود الشئ نفسه  
 نفسه كما عرفت فتخلص من ان الوجود الربطى وجود الشئ للشئ يطلق باشتراك الصانع في الحقيقة  
 والمجاز على معنيين احدهما النسبة الغير المستقلة الحاكية الالهيانية والوجود الربطى بهذا المعنى مقابل  
 للوجود المحمولى اى وجود الشئ فى نفسه ومخالف له فان الوجود الربطى بهذا المعنى سبب غير مستقل  
 يتوقف على امرين ولواجبا لا حين تعلق المحاذ المستقل بهما والوجود المحمولى كما علمت وجود فى  
 نفسه لا يتوقف على شئ وان اخذ فى بعض انواعها اعنافة فادعته الى تعلق به الوجود كونه من  
 الحقيقة انما عتية فهو امر مستقل قد عرض لمعنى غير مستقل كالاسماء اللازمة الاضافة كما سترسنت  
 انشاء الله تعالى ولا علم انهم قد اختلفوا فى ان اختلاف الوجود على وجود الشئ فى نفسه وعلى الوجود  
 الربطى بمعنى النسبة الغير المستقلة الالهيانية لا اشتراك او حقيقة والمجاز فاما بعض الاذكار الى  
 ان اطلاق الوجود على الوجود فى نفسه على سبيل الحقيقة وعلى الوجود الربطى بهذا المعنى على  
 سبيل المجاز فبينه فى بعض الاحوال ان الموضوع له ليس مشتركاً بينهما لان هذا المعنى انما يتقلا  
 بالمشيومية فهو وجود الشئ فى نفسه لا اعم منه ومن الوجود الربطى وان كان غير مستقل بالمشيومية  
 فهو الوجود الربطى لا اعم منه ومن وجود الشئ فى نفسه ولا شك ان اطلاق الوجود على وجود  
 الشئ فى نفسه على سبيل الحقيقة كان اطلاقه على الوجود الربطى على سبيل المجاز ما تقرر فى موضعه  
 ان اللفظ المذكور بين الحقيقة والمجاز والاشتراك محمول على المجاز وادور عليه بوجه اما اولاً  
 فلا بد ذكره فى جميع التقديرات اذ يمكن ان يقال فى تقسيم المشرى الى الاداة وغيره بالنظر  
 الى الاستقلال وعدمه بان كان غير مستقل فهو من الاداة فيلزم من انقسام المفرد اليها والى  
 غير انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وان كان مستقلاً فلا يمكن كونه أداة وكذا فى تقسيم الجمل  
 الى الانسان وغير الانسان بالنظر الى الناطق وعدمه فان اعتذر فى موارد النقص بان خصوصاً  
 المقسم ليست من ذاتياته ولا من لوازمه فليس المشرى مستقلاً فى كل صورة ولا غير مستقل فى  
 كل ابل فى بعضها مستقل وفى بعضها غير مستقل اخذ مثله ههنا ومثلاً بانه لو تم هذا التقضى  
 ان لا يستقل بالمتقلى فى الجانز آخر وهو منات لما ذهب الى استقلال القضية الجاليتة  
 ومعنى الفعل وثباته بان اذ كرتيم على مذهب من نيرعم ان المستقل وغير المستقل مختلفان

بالتحقيق والاعلى من سبب يرى الاستقلال وعدمه تابعا للملاحظة فيجوز اشتراك معنى  
 واحد يكون باعتبار الملاحظة بالذات مستقلا وباعتبار الملاحظة بالمتبع غير مستقل وكذا قال الارسطائي  
 العلامة في الملاحظة في بعض حواشيه ان كون غير مستقل في الملاحظة مستقلا في الحقايق آخره وان كان صحيحا  
 لكن كون الوجود في نفسه في الحقايق وجودا رابعا بمعنى النسبة الارباعية في الحقايق آخره صحيح لا الوجود  
 من الامور العامة والنسبة من مقولات الانفاضة والاول ملحوظ بالملاحظة استقلاله والثاني ملحوظ بالملاحظة  
 فذان الحقايق ليسا لمراد واحد بل لمرتين فالوجود يطلق عليها بالاشتراك العقلي او الحقيقة والجماعية يمكن  
 ان يكون الوجود في نفسه والوجود الرباعي بمعنى وجود العرض شيئا واحدا لانه وجود في نفسه وجودا  
 ايضا بمعنى انه للتغير والتحقيق الحقيقي بالقبول والصدور المعاصر للتحقق الذي قد انكر اشتراك الوجود  
 بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي بان يكون احدهما مستقلا والاخر غير مستقل ويكون مطلق الوجود  
 مشتركا بينهما وقال في جديده لم لا يجوز ان يكون الوجود بمعنى واحد اثاره كمثل الله لا تعرف حال الغير  
 حينئذ يكون غير مستقل بالمفوضية وقد لا يحيل الله لتعرف حاله فيكون مستقلا بالجملة ان لاحظ بالملاحظة  
 مستقل صاه وجودا في نفسه وان لاحظ بحيث يكون تبعا للغير صار غير مستقل آخره ولا يصحح الوجود  
 قدس سره بان هذا الكلام غير مفهم لانه ان ادعى ان ليس بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي تقايضا  
 لا بحسب لذات ولا بحسب الاعتبار ايضا فبطلانه ظاهر فان الملحوظة ليس الاحالة بين الشيئين فهو  
 جزئي من الجزئيات والوجود في نفسه ليس حاله بين الشيئين فوجب التقاير ثم لا بد من القدر المشترك  
 وان كان مقصوده ان لا تقاير بينهما بالذات وان كان التقاير باعتبار تخصيص ثم هناك جيتان و  
 قد يشترك فاصح نفى الخصيين ولا نفى المشترك ثم قال الفضل المعاصر بالاستدلال بان الوجود  
 الرباعي معنى نسبي والوجود الملحوظ معنى غير نسبي فلو كان معنى واحدا يلزم ان يكون الشيء الواحد تارة  
 من مقولات الانفاضة واخرى من غير ما من المقولات وهو محال في غاية الرخاوة لانه ان اراد  
 ان يلزم ان يكون الشيء الواحد بلا تقييد والله وحده وتعلقه بشئ اخر تارة من مقولات الانفاضة واخرى من غير  
 من المقولات فلو لم ذلك يمنع اذ المعنى الواحد المسمى بالكون والوجود اذا اضيف للمسمى  
 امران قيل وجودا آخر واخذ من هذه الحقيقة دخل تحت المضاف واذا اضيف الى الغير  
 دخل تحت المضاف فلو لم يدخل تحت المضاف وانما لو انزل من ذلك ان كان بغير حادثة وحده وتعلقه

آخر فساد منه ع فان شخص المعين لما حدث له تلك مصادرا كماله واذا حدث له ولد مصادرا  
 والد له فدخل تحت المضاف بعد ما لم يكن ونظائر ذلك أكثر من ان تحصى ورده لمحقق البدائي  
 باننا نعلم بدهته ان المعنى الواحد لا يتقلب نحو الملاحظة تارة اضافية وتارة امضيقية فان المضافات  
 من الاجناس العالية وذاتيات اشئ لا يتغير حالها بالانقضاء العقل نعم الامر النسبي الذي هو المضاف  
 الحقيقي قد يلاحظ بالذات فيكون مستقلا بالمفوضية وقد يجعل آله للملاحظة الغير فلا يكون مستقلا  
 وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير من تلك المقولة الى غير اصل مثلا الابتداء والامكان و  
 نظائرها من مقولة المضاف ثم العقل تارة يلتفت اليها بالذات وقد يجعلها آله لتعرف حال  
 اطرافها وهو في كلا الحالين معان نسبية لكن العقل في الحالة الاولى يتوجه الى نفسها وانما يلتفت  
 الى اطرافها بتبعيةها وفي الحالة الثانية يتوجه الى الاطراف وانما يلتفت اليها بالتبعية فتعقل تلك المعاني  
 في الحالين موقوف على تعقل الاطراف غير منك عنها لكن الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد  
 ينفك عن الالتفات بالذات الى اطرافها واما ان معنى واحدا اذا لاحظ العقل بوجه من الوجوه  
 كان من مقولة المضاف واذا لاحظ بوجه آخر كان من مقولة اخرى كما يشهد الفطرة السليمة  
 بفساده واستحالة تنخص من هذا القيل والقال وادارة الجواب والسؤال انه لا يجوز ان  
 يتبدل ذاتيات اشئ بالانقلاب نحو الملاحظة فيصير امراضا في لحاظ واحد حقيقيا في اخر بل  
 المضاف مضاف باي لحاظ لو حظ الا انه قد يخط بالذات فيكون مستقلا بالمفوضية وقد يجعل آله  
 للملاحظة الغير فلا يكون مستقلا وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير تغير الحاط من مقولة الى  
 اخرى سوى ان في الحاط الاول يتوجه العقل اليها بالذات و الى اطرافها بتبعيةها وفي الحاط الثاني  
 يتوجه الى الاطراف بالذات و اليها بالتبعية فهو مضاف حقيقي ولذا لم ينفك تعقلا عن تعقل الاطراف  
 واما انفك الالتفات بالذات اليها عن الالتفات بالذات الى الاطراف وهو لا يتغير كونه مضافا  
 حقيقيا بل يلاحظ بالوجه ذاته فيكون المعنى الواحد اذا لاحظ العقل بوجه من الوجوه كان من مقولة المضاف  
 واذا لاحظ بوجه آخر كان من مقولة اخرى هذا هو التحقيق وتلقاه الفول بالقبول بعين التحقيق  
 وقد ذكره البعض قاطبا بان ان لم يكن اشئ الواحد مستقلا وغير مستقل بحسب الملاحظة  
 كون اشئ واحد بعينه متصفا بوجهين فصح لئلا لا يكون كونه في بيانه وان لم ير اشئ بغيره

كما يكون متعلقا في نفسه مستقلا واذا اضيف اليه الصفة الى كما شئت من تكون شيئا فمما لم يوجع غير  
 مستقلا لم يوجع شيئا واحدا بل المستقل جزء وغير المستقل كل والجزء حال كونه جزءا مستقلا كما ان في  
 واما جواب عنه لبعض الاكابر قدس سره ان الحق السج ان المعاني التي انفسها تنسب  
 اذا اذنت ملاحظة في حق خصوص الطرفين لا يتعلق بالخط اليها الا بالذات فيكون مستقلة ابد او اذا  
 انشئت من حيث انما تنسب الى خصوص المتعلق فيصير الخط بالتابع فيصير الخط بالذات  
 حتى ان الخط الاول في غير مستقلة وفي الثاني مستقلة فاشي الواحد في الملاحظة في عينين  
 في الملاحظة غير ظاهرة وما ذكر في بيانها وانما القول بان المعنى المستقل له من نسبة لما يكون  
 لم يوجع غير مستقل والاجزاء مستقلة فمخلف من القول ثم اعترض ذلك لبقا على  
 المستقل الى ان ما ذكره من كون المعنى النسبي مع توقفه على التغير حين التفت اليه مستقلا  
 وان جعل مرآة للطرفين في غير مستقل لا يدري محضه لان مدار عدم الاستقلال على الاحتياج الى  
 التغير في التعلق فاحتج الاستقلال مع تسليم التوقف وعدم احتياج ذكر المتعلق في المعاني الكلية  
 متعلق في المعاني وكذا الاحتياج الى الذكر في الجزئية فيها واجاب عنه بعض الاكابر  
 بان مناط عدم الاستقلال ليس على طلق الحاجة الى شيء بحيث يكون متبوعا في الحاظ وبقية  
 ذكر المتعلقين في نفسه صورتين فانه اذا لو خط المعنى الغير مستقل بالعرض فذكر المتعلق انما هو  
 لتعلق القصد اليه بالذات ولكونه ركنا من الكلام يحكم به او علمية واذا لو خط بالذات فذكر المتعلق  
 ليس لتعلق القصد اليه بل لانه من تحتات المعنى ولو ازمه وح المعنى صلا لم يحكم عليه ولا شيء في  
 ان الاستقلال وعدمه تابعان للملاحظة وتغييره على ما افاده المحققون ان الاستقلال ليس عبارة  
 عن عدم الاحتياج مطلقا وكذا عدم الاستقلال ليس عبارة عن الاحتياج بأي نحو كان والاعتماد  
 الاحتياج موجود في الاسماء اللازمة والاصناف والاسماء الشرطية انهم يحكمون بالاستقلال  
 بل عدم الاستقلال عبارة عن ملاحظة شيء متبعا لملاحظة شيء آخر بان يكون مدة لتوقفه على  
 يكون ملاحظة في ذاته تعني كون غير مستقل وليس ملاك عدم الاستقلال على كونه مدة لتوقفه  
 حال تعني مطلقا واللازم عدم الاستقلال العنوان في القصد بالخصوصية فان الاعتماد في كون  
 مرة لملاحظة الافراد فان مناط عدم الاستقلال ليس على مطلق التمسك بل على المدة الخاصة به في كونها



لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما وهذا هو الذي لا ينبغي وهو مقصود في عنوانات المحصولات  
 ولذا صارت القضية المفصلة غير مستقلة والجملة مستقلة فان المفصلة مركبة من الملحوظ بالذات والملاحظ  
 بالشيء والنسبة الملحوظ بالشيء هي صورة للقضية وبها تصير القضية قضية بالفعل كما هو لتحقيق فلما  
 صارت القضية قضية بالفعل في اللحاظ التبعي فيكون الكل غير مستقل واذا اخطت بالخطا الى  
 يكون الكل مستقلا في هذه اللحاظ فان فيها لحاظ واحد يتعلق بالجموع من حيث المجموع ولا يكون فيه  
 التبعية في الملاحظة بان يكون بعض الاجزاء ملحوظا بالذات وبعضها ملحوظا بالشيء فان هذا شأن التفصيل  
 لا يسيل الاجمال فتحقق ان عدم الاستقلال عبارة عن اللحاظ التبعي وان شئت قلت عن المرتبة لخصوص  
 وهي التي تكون لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما ثبتت ان المعاني النسبية لا يكون  
 مرة للملاحظة الطرفين ولا يكون مقصودة بالذات انما المقصود بالذات حال الطرفين والنسبة  
 حكائية ومرة للملاحظة حال وارتباط واقعي بين الطرفين وهو المقصود من الحكاية وتفصيل هذه  
 الدقيقة على ما اذا وبعض الاكابر قدس سرته ان في نفس الامر منع قطع النظر عن اخبار الخبر  
 واعتبار المقبر في نفس الامر حاله هي ان نفس تقرر الموضوع او مع ذاتياته واما تفرده بحيث يصح  
 عنه انشراح المحمول واما تفرده بحيث قد انضم اليه بدو المحمول واللازم من شيتين اذا اخذ بينهما  
 فاذا لم يدا حكاية عن هذه الحالة اخطا الطرفان بالذات ويربط نسبة على انه حكاية عن الحال الواقعي  
 الذي احاطه هذه النسبة مرة انه الحال التي هي مغايرة لما اذ ليس في نفس الامر نسبة بل فيه الاتساق  
 المحض على احد الوجوه المذكورة فاذا لم لا شك ان النسبة مرة لتعرف حال الموضوع ولعل في ليست  
 مقصودة وانما المقصود حالها التي في الواقع منع قطع النظر عن الاخبار فذلك تحقق لمدرك  
 ان النسبة ليست مقصودة انما المقصود الحال الواقعي فالمقصود اليها بالعرض ولهذا لا يصح  
 الحكم عليها وبها انتهى واحكام قد دريتم من تصانيعه البيان وتقدم عليه ان عدم الاستقلال  
 والاستقلال عبارتان عن الخط بالذات والتبع فاما يكون ملحوظا بالذات فهو متقل ولا يكون ملحوظا  
 بالشيء فهو غير مستقل وليس الاستقلال وعدمه من جوهرات اشئ وذاتياته حتى يكون مستقل  
 غير مستقل فخلافا في الحقيقة كما زعم بها حسب الافق المبين حيث قال انه  
 بيان اطلاق الوجود الرباطي على العنيتين وبالحكمة الوجود الرباطي بالحق الادان فهو غير متقل

على الاستقلال يستحيل ان يسبح عنه ذلك الشئ الثاني ويؤخذ معنى اسميا يطلق على جهة الالتفات  
نحو جهة معينة الوجود المحمولى لاستحالة ان يسبح شئ عن طابعه وجوده رتبة لغز بما يصح ان يؤخذ نسبيا  
غير الباطني وبالمعنى الثاني مفهوم مستقل بالتفصل وهو وجود الشئ وانما حقيقة من جهة خصوص المادة ان  
يكون نسبيا ومضافا الى شئ آخر ايضا بالتبعية لان موضوعه وهو الشئ طبعية ناعية بالاضافة الى ذلك  
الشئ فانه صلوح ان يخطب بما هو هو فيكون معنى اسميا حقيقيا وبالحقيقة من جهة خصوص موضوعه وهو  
الشئ الناعم فيصير معنى اسميا اضافيا نعت موضوع موضوعه يكون هو بعينه وجود موضوعه لذلك  
الموضوع ولا يضل بذلك فيما لا يتصل بالتفصل كسائر النعوت والاضافات التي هي مفهومات  
في انفسها ثم نسبتها الاضافة فاذن قد استوى الامر وحق بالفاظ ان معنى واحدا لا يتصل ولا يتصل  
بثقل لجائين ان شئ واحترض عليه الاستسا والعلامة بد الشئ ظله علينا في  
بعض حواشيه بان عدم السلاخ الشئ عن ذاته وذاتياته سلم لكن ما ذكره انما يتم لو ثبت  
ان عدم الاستقلال من ذاتياته او لوازم ماهياته وهو موضوع بل الظاهر ما عليه المحققون انه يجوز  
صيرورة المعنى المحرف في استقلاله في لفظ وغير مستقل في لفظ آخر لان الاستقلال وعدمه صفات  
يهران للمعاني عند الملاحظة فما هو ملحوظ بالعرض من حيث انه لا يبطه بين شيئين غير مستقل و  
غير صالح للحكم عليه وبجملان الملحوظ بالذات فانه صالح للحكم عليه وبه ولا يشك من له وجود ان  
سليم ان كل معنى من المعاني يصح ان ياتي الى العقل ويحكم عليه وبه فيجوز ان يكون معنى  
واحدا مستقلا في ملاحظة وغير مستقل في ملاحظة اخرى ولعل فشا انفاطانه نعم من عدم كون  
معنى واحدا نسبيا باعتبار ملاحظة وغير نسبي باعتبار ملاحظة اخرى انه لا يجوز ان يكون  
معنى واحدا مستقلا وغير مستقل باعتبار الملاحظتين وبينهما يكون بعيدا انتهى بالفاظ الشريفة  
والكلام وان نفهني الى التطويل لكنه لا يخلو من التفصيل واذا علمت هذا فسترج الى ما كنا فيه  
وهو ان الوجود الباطني ووجود الشئ للشئ يطلق على معنيين الاول ما علمت والثاني وجود الشئ  
في نفسه وكن على ان يكون في محل لكون ذلك الشئ من الحقائق الناعية فهو وجود مستقل  
قد عرض له الاضافة الى متعلقه لكنه من الحقائق الناعية وليس بما لنا الوجود الشئ في نفسه بالذات  
بل هو احد اعتباراته التي هو عليها بخلاف المعنى الاول من الوجود الباطني فانه مقابل ومباين لوجود الشئ

في نفسه وهذا المعنى من احدا اعتبارات وجود الشيء في نفسه فهو وجود مستقل قد عرض له  
اعتبار غير مستقل او اعتبار غير مستقل بحق للوجود المستقل وهذا المعنى هو الذي عني في الايجابيات  
التي هي لم تكن قد اتممت عليه القوم وتلقاهما القبول واخرج السيد الباقر اعتبار آخر للوجود الباطني  
بالمعنى الثاني واقفاه عليه الصمد را الشيرازي وقال بانصلا ان وجود الشيء الثاني  
لا يصلح ان يخرج في ما هو مثل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو متحقق في ذلك الشيء في نفسه  
ويؤخذ على بسيطه يقال البياض موجود فقوله البياض موجود له اعتبار ان احدهما تحقق البياض في  
نفسه وان كان في الجسم وهو بهذا الاعتبار يقع محمول البسطة والآخر انه هو بعبارة في الجسم  
وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه وان كان هو بعبارة تحقق البياض في هذا المظهر الاعتبار  
وهو هو الاعتبار الذي يعبر به البياض حقيقة ناعية فقوله البياض موجود في الجسم مقاده  
ان حقيقة ناعية ليس له وجود في نفسه لذاته وانما هو في الجسم وهذا انما يقع في الشيء المركب  
المتضمن ان الوجود الثاني له اعتبار ان احدهما تحقق في نفسه وهو بهذا الاعتبار يقع محمول  
الشيء البسيط والآخر انه بعبارة في الجسم وهو مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه وانما هو  
انه حقيقة ناعية وبهذا الاعتبار يقع محمول في الليات الطرية والاول وجود محمول ليس وجوده  
را بطلان وانما يقع محمول البسيط والثاني وجود الباطني زائد على وجوده في نفسه ولذا لا يقع  
محمول في الليات البسيطة فان الباطني البسيط لا يكون هاتيا عن نفسه فلهذا الذات بلا امره ان  
عليه فقد تحقق من هذا البيان ان ليس كلاس اعتباري وجود الثاني وبهذا الباطني البسيط  
الرا بطلان احدا اعتبارية وهو الثاني اي وجوده في نفسه على انه في موضوعه وانما لا يعلم  
قد اخذ من كلام السيد الباقر من هذا ان الله تعالى ولذا قال والثاني ما هو احدا اعتباري  
وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناعية في نفسه وهو الاعتبار الثاني  
من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناعية وهو وجوده في نفسه بطريق  
بانه لاغير وان كانت قلت تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل لا  
الا اعتبار الاول من اعتبارية وهو متحقق في نفسه فانه بهذا الاعتبار ليس وجوده را بطلان  
بل وجوده محمول يقع محمول البسطة وليس ما له اسه قال ذلك الامر

الاشقي في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوه و  
احتمال في محو او مضيق اياه للغير قال مولانا اوستا اذا سمعنا ان الله اعلم من كل  
قدس ستره في تفسيره القول يعني ان الوجود الالهي الذي هو من حالات النبوة له سريان  
لان الوجود في نفسه الشيء الذي في محل حقيقة اعتبار غير متقل بالنسبة الى موضوعه فقد يقال  
وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار وقد يقال لذي الاعتبار بغيره لا يخطئه ولا يفرق بينهما لغير  
الابان الاول اسم الاعتبار والثاني اسم الوجود حال كونه ملاحظا بذكر الاعتبار والفرق في التفسير  
غير متدين الا من ولا فرق بينهما في المآل لانه واحد على التقديرين انتهى بالفاظه الشريفة  
وانما حصل ان الوجود الالهي بالمعنى الثاني له اعتباران الاول وجود الشيء في نفسه وهذه الاحتمال  
اختصارا لشيء بالآخر واقفاه الشارح الحطام لم يذكره الشارح فاعاد ذكره السيد والثاني وجود الشيء  
في نفسه بغيره كونه لا محالة وشبهه بان لا يفرق في الموضوع وهذه الاعتبار هو ما ارد السيد  
و الشارح بقوله الثاني في ما هو احد اعتباري وجود الشيء الذي هو من العقائق الناقصة في نفسه  
لان الاعتبار الاول وجوده محض في الوجود الاول لا يفرق وقوله محو الالهية المركبة في الثاني  
يحكم في الحكم بان الوجود الالهي بالمعنى الثاني في محو الالهية المركبة وقد مرح السيد في الالهي  
المعنى والاهل في اعتبار غير ان الاول وجود الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوه  
وهو من الاحتمال في محو او مضيق اياه للغير في معنى اي الوجود الالهي بالمعنى الثاني في القول الاول  
اي اوجوه في محو او مضيق اياه في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوه في معنى اي الوجود الالهي  
و الثاني هو الوجود الالهي بالمعنى الثاني وجود في نفسه الشيء الذي في محل حقيقة اعتبار غير  
متقل بالنسبة الى موضوعه فقد يقال وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار اي كونه في محل  
ولا يفرق بينهما لغير هذا الاعتبار غير متقل في الوجود المستقل كان الشارح قد تسامح في تفسيره حقيقة الشيء  
في نفسه لان على ان يكون في محل اوجوه من الناظرين كما استخف وكذب كما تعلم من هذا  
الشارح الذي هو قد يقال لذي الاعتبار بغيره لا يخطئه ولا يفرق بينهما لغير هذه العقائق  
لغيره ومضيقا لغيره الى هذا وما الشارح بقوله وعلى الشيء الثاني اي على التفسير الثاني  
في محو او مضيق اياه في نفسه مستقل هذا صوابه لا عار عليه فانه لو لم يوجد في نفسه

في نفسه بانه للغير وانما الشارح في الاول هذا ما استفدنا من الاشارة العلامة في الله عليه  
 والناظرون في هذا المقام قد خطوا وخطوا وجعل ما قالوا مخالفا لما خذ كلام الشارح و  
 غير صحيح في نفسه ولنعلم ما قال الاشارة العلامة في حاشيته على هذا الشرح  
 ولعلك تتفطن بما ذكرنا ان الاعتبار الآخر من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق  
 الناقية الذي يصير بمجملاته العملية البسيطة غير مذكور في كلام الشارح وانما ذكره صاحب  
 الافق المبين والناظرون في كلام الشارح قدوة هو ان الاعتبارين المذكوران في الشرح  
 فوقوا في المحير والغلط واقعوا الناس في الخبط واللفظ انتهى ولا بأس لو نقلنا كلام  
 السيد الباقر في هذا المقام قال في الافق المبين الوجود الالهي يقع بحسب اصطلاح  
 الصناعة على معنيين باشتراك اللفظ احدهما ما يقابل الوجود المحمولى اي وجود شيء  
 في نفسه على ما يستعمل في مباحث المواد وما يقع را بطلته في الهيئة الكلية وراه  
 النسبة الكلية الاتحادية التي هي في جملة العقود ووجه وجود الشيء ثابتا وتبين حقيقة  
 النوعية للوجود المحمولى اي تحقق شيء في نفسه الذي حده وجود الشيء على الاطلاق والآخر ما هو احد  
 اعتباري وجود شيء الذي هو من الحقائق الناقية في نفسه وليس معناه التحقق شيء في نفسه ولكن  
 على ان يكون في محل اعمى بذلك ان تحقق في نفسه على هذه الحقيقة لا يكون لذاته كما في تحقق  
 القائمة بنفسها على سبيل شان القيود لخصائصها بل لانه المعنى الالهي الذي هو تحقق  
 الشيء شيئا وذلك كما يقال وجود البياض في الجسم اذا مراد هو وجود البياض في نفسه  
 ولكن في الجسم اذ وجود العرض في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه فان هذا الوجود الالهي ليس  
 طباعه ان تبين تحقق شيء في نفسه بالذات بل انه احد اعتباراته التي هو عليها ثم بين في ذلك  
 بيانك الاعتبارين وقد سبق منّا محصل ما قال في بيان الاعتبارين فقد ذكر ما سلف ولا يخفى  
 على المتبصر بعد احاطة نظره في هذا الكلام حسن ما فصلنا قول شارح الكلام في هذا  
 المقام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام بقي الكلام الآن في تنقيح اعتبار اقتصر السيد الباقر  
 فنقول ما اقتصر عليه السبيل احده من الفوسان الى هذا الاما كما هو من نتائج طبعه ومع ذلك  
 في صحيح في نفسه فان تحقق البياض في نفسه مع قطع النظر عن كونه في محل ليس وجودا

رابطاً بل وجوده محمولاً على كونه اعتبار الوجود الربطى اللهم الا بالاعتبار ويرد عليه ما قاله  
 العلامة ولا مرد له لا يخفى على المتأمل ان هذا الكلام فى غاية السخافة لانه لو اعتبر وجود البياض  
 فى نفسه مع قطع النظر عن المحل بحيث يكون ذاتاً مستقلة كان معدوماً بل مستغنياً كما ان الثوب  
 اذا اعتبر بصورة فى القطن كان موجوداً واذا اعتبر مبائناً للقطن ذاتاً على حiale كان متمتعاً من تلك  
 الحقيقة فلا معنى للاعتبار تحقق البياض فى نفسه مع قطع النظر عن المحل حتى يكون قولنا البياض  
 موجود قضية لمية بسيطة الصواب ان يقال الوجود الربطى يطلق على معينين احدهما النسبة  
 الايجابية الغير مستقلة التى جزء للعود الايجابية وثانيهما وجود شئ فى نفسه على انه فى موضوع  
 لكون ذلك شئ من الحقائق الناعية وهو المحلى عنه فى ايجابات الهيئات المركبة انتهى بكلامه  
 انشريعة اعلم انه قد شتمت فى زماننا هذا تقرير عجيب وتوجيه غريب لهذا المقام شيفرته اولوا الافكار  
 ويكرهوا ولو الاحام تياذى من سماعه الاذان ويأبى عن تحلية الاذان لا باس بنا لثقله وزنه  
 لعلنا نقتضى الطلبة منه فى ورطات الغفلات ومراقد الجهالات عسى ان يقبله الاذواق البلية  
 وان اردوا راه الطباع السقيمة وان عاداه الاعبياء فسيقضية الاذكار ولنهم ما قيل اذا رتبت  
 عنى كرام عشرين فلما زال غضباناً على لياها وارجم من الشان لبعضه من الذين يقيمون  
 الرجال بتقدم الآجال ويفضلون الجهال على ارباب الكمال وينظرون الى من قال دون  
 ما قال هم الذين اذ اسمعوا ما لم يألّف طباعهم ولم يقرع به سماعهم اعرضوا عنه كأنهم حمر مستنفرة  
 فررت من قصورة وعارضوا التابيت عليهم من تذكره وها أنا لعجبة الله وتوفيقه انظر  
 فى هذا المقام فرايد اسرار كنهه واجلو خرايد اسرار كنهه ونسجلى بين الشد الغريز العالم  
 الحسية فى كل فصل ومقام قال بعض من يدعى فهم المسائل الحكيمه ويهتج فى المباحث  
 الشفعية ما شاعلى قول استارج العالم وتفصيل توضيح المقام ان وجود شئ الذى هو من  
 الحقائق الناعية والماهيات العرضية كالسواد والبياض والعلم والجهل وغيره انما يلاحظ  
 بنحوين ولتبر على نحوين احدهما ان يلاحظ ويقيم من حيث انه وجود شئ فى نفسه مع قطع  
 الملاحظ وفرض الاعتبار عن كونه فى محل او موضوع وان كان عرض له ذلك فى نفس الامر  
 فنظر الى ما هو موصوف به وهو السواد مثلاً فان ما يكون واقعاً فى نفس الامر ليس يلزم

ان يكون واقعا في كذا العقل واعتبارا للذين ايضا ثانيا بان يلاحظوا في غير جيبا انه وجودي  
 في ثلث والموضوع اذا عرفت هذا فنقول حاصل كلام القوم في مثل هذا المقام ان الوجود الرباعي  
 ووجود الشيء لا يتلحق على غير ما ذهب اليه النسبة الشبيهة المستقلة الكائنية الوجودية والوجود الرباعي  
 بهذا المعنى يوجد في افراد القضية كما في درجة الكائنية بسببية كائنية او مركبة ثانيا بان واحد  
 من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الثابتة وقد فصلنا هذا المقادير الوجود الرباعي بهذا  
 المعنى اي وجود حقيقة كائنية باقية كذا في اعتبار اعتباري وجودي في درجة الكائنية للماهيات  
 المركبة لا البسيطة اقول بسبب هذا الشك الذي يراه حاصل كلام القوم في غير جيبا انه وجودي  
 استرا وحا شام عن ذلك ان اول ان القوم قد قسموا الماهيات الى البسيطة والمركبة وقالوا  
 ان القضية الكائنية عن تقرير الموضوع بسببية ما هو في ذلك مركبة سواء كانت في الكائنية  
 عينية الموضوع او عن فائدية في الدرجة وسببية عينية في الماهيات او عن شهود  
 حقيقة تامة او سببية وكلام القول شاهد على القول في الحق العقل والموضوع بهذا القول  
 الشائع والحق في الماهيات البسيطة ليس الا نفس موجودة في الموضوع او انما هو في نفس الكائنية  
 القضية الكائنية عن تقرير الموضوع بسببية عند عدم سواء كان الموضوع في غير الحقائق الكائنية  
 او الماهيات التعريفية والمفهوم من ذلك انهم في موضوع شخصي اليه الكائنية عن تقدير  
 حقيقة الكائنية بل هم معروون ان يكون القضية الكائنية عن تقدير القضية الكائنية بغير  
 كما انه في ثلث او الشك في الماهيات بالقضية الكائنية عن تقرير القضية الكائنية لا يكون الا نفس  
 وجود الشيء من غير ان يتلحق وجوده في نفسه وقد علمت ان ما ذهبا انه لا يكون الا بسببية  
 مع انه وجودي في درجة الكائنية لا اعتبارا الاول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني فيكون القول انهم  
 بان الوجود الرباعي بان اعتبارا وجودي في درجة الكائنية للماهيات المركبة لا البسيطة  
 ثانيا بان ثلث القضية الكائنية عن تقرير الموضوع بسببية فائدية يكون القضية الكائنية  
 عن تقرير حقيقة كائنية بسببية فائدية على سبب عدم العلم ان الوجود الرباعي الوجودي  
 اعتبارا اخذ في درجة الكائنية للماهيات بسببية كائنية بان لا يكون بسببية فائدية وجوده في  
 درجة كائنية الاعتبار الاول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني وكل ما ذهبا انه في مركبة

عندهم على منزههم هذا الزعم فلا يكون بسبب ذلك هذا الاتفاق بين الاقوال لا يجوز الا من  
 سلب عقولهم فقد بصيرته ففلا عن الذين عدوا من العلماء والعقلاء والحكماء فلا يكون هذا التخصيص  
 والتخصيص الاثر في عقولهم بمراسنة واما ثانيا فلا انهم صرحوا ان الوجود الرابع العيني بالثاني لا  
 يوجد في درجة الحكمى عندنا في السليمان البسيطة وتحقيق في السليمان المركبة وجعلوا هذا الامر ملك  
 الاخرى فيهما كيف وانها مساويان في اشتغالها في درجة الحكمى على الوجود الرابع العيني بالثاني  
 فلا يفرقان الا بان احدهما خير من الآخر على الوجود الرابع العيني بالثاني وانيهما مشترك في السليمان  
 وقد صرح الشارح العالم بقوله فقد نظر الفرق بينهما في درجة الحكمى عندنا اشتغال احدهما على الوجود  
 والعدم السليمان بالثاني دون الاول وعليه مدار التسمية بالسليمان والتكريب في التقاليد  
 قد سلم في الفرق على اشتغال هذا القول اليه بطلته هم معصرون على ان الوجود الرابع  
 بالثاني الوجود في درجة الحكمى عندنا السليمان البسيطة فلا يكون في الامر وان كان الاثنان  
 لا يوجدان في درجة الحكمى بغيره الا بيجازات البسيطة فمد ظاهرها نفسا وادان اعتبارا انه يوجد في الامر  
 واما ان الاعتبار الثاني الوجود في الامر لا اعتبار الاول في الامر فافهم ان الحكمى انما يتبع اعتبارا  
 وكما يوجدان في مرتبة الحكمى في السليمان على ان الحكمى في السليمان لا يوجد في الامر على ان الحكمى في الامر  
 واما ان الحكمى في الامر لا يوجد في الامر فافهم ان الحكمى في الامر لا يوجد في الامر فافهم ان الحكمى في الامر لا يوجد في الامر  
 الاعتبار الاول ان الوجود الرابع العيني في درجة الحكمى في السليمان البسيطة فمد ظاهرها نفسا وادان اعتبارا انه يوجد في الامر  
 تفصيل انهم سموه الحكمى في السليمان المركبة وقالوا ان كان السؤال عن تقرير الحقيقة في مرتبة الحكمى  
 وهو في الامر في السليمان البسيطة والحكمى في غير ذلك كان الحكمى في مرتبة الحكمى في الامر في السليمان  
 في مرتبة الحكمى في الامر في السليمان البسيطة والحكمى في غير ذلك كان الحكمى في مرتبة الحكمى في الامر في السليمان  
 عليهم القول بتحقيق الاعتبار الاول من الوجود الرابع العيني في درجة الحكمى في السليمان البسيطة فمد ظاهرها نفسا وادان اعتبارا انه يوجد في الامر  
 منزههم هذا الزعم وان اسودوا به السؤال عن تقرير الحقيقة في مرتبة الحكمى في الامر في السليمان  
 غير يلزم عليهم اهل القضية بكونه جوابا عن السؤال بتقرير الحقيقة في مرتبة الحكمى في الامر في السليمان  
 بهذا السؤال غير السؤال عن تقرير الحقيقة في مرتبة الحكمى في الامر في السليمان فمد ظاهرها نفسا وادان اعتبارا انه يوجد في الامر  
 منزههم هذا الزعم وان اسودوا به السؤال عن تقرير الحقيقة في مرتبة الحكمى في الامر في السليمان فمد ظاهرها نفسا وادان اعتبارا انه يوجد في الامر



فان الماهيات الجوهرية كما يستحق للسؤال عنها كالتحقق الحقائق العرضية فباي ذنب تركوا اداس  
شنا عثر رؤا فيها بالجملة يلزم عليهم على حسب ما زعموا ان الفرار عما عنة الفرار واهمال قسم ضروري  
الاعتبار وجمادوا الاباب والابصار فاعتبروا بالاولى الابصار واما بالثانية فلا نه هذا محال لثباتها  
ومنا من ان تنصيصا تنهم لابس لو نقلنا بعض عباراتهم قال السيد الباقر في الاقايين وجود الشيء  
الناحى له صريح ان يكون في كمال العقل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو تحقيق ذلك الشيء في نفسه  
فيعتقد في البسيط فيقال البياض موجود فقولنا البياض موجود الاعتبار ان حقيقة البياض في ذاته كان في نفسه  
الاعتبار في نفسه البسيطة والاخر انه هو عينه في الجسم وهذا مفهوم آخر غير تحقيق البياض بنفسه  
وان كان هو عينه تحقيق البياض ملحوظا بهذا الاعتبار وهذا هو الاعتبار الذي يصير به البياض  
مثلا حقيقة ناعية فقولنا البياض موجود في الجسم مفاده انه حقيقة ناعية ليس لها وجود باس  
نفسها لذاتها وانما هو في الجسم وهذا ما يقع في الهلي المركب قال الفاضل القاضى في بعض  
هو امش شرح السلم هذا النحوس الوجود اعني وجود الشيء الناعية له اعتبار ان احداهما اعتبارا  
في نفسه من غير انما تعلقه بالغير بل يعظم من حيث انه تحقيق الشيء في نفسه فهو محمول بهذا الاعتبار  
للهم البسيطة كما يقال البياض موجود وثانيهما اعتباره انه لغيره النعوت بذلك الشيء لذاته  
واذا لو خط بهذه الحثية فيقال البياض موجود في الجسم ومفاده انه حقيقة ناعية وجودا في  
نفسها للمحل وح يكون محمولا في الهلي المركب وتفصيله في الاقايين امين اقول عبارة السيد  
في الاقايين امين وعبارة الفاضل الكوفاوى فصان على ان لوجود الشيء الثاني  
اعتبار ان اعتباره في نفسه من غير تعلقه بالغير وهذا الاعتبار يقع محمولا للهلي البسيط ودون الهلي  
المركب واعتباره مع اصنافه عارضة وهذا يقع محمولا للهلي المركب لا كما زعموا الزاعم ان وجود  
الناعية باي اعتبار اخذ يقع في الهليات المركبات ودون البساطا واما خامسا فلا نه لغيره  
من توضيحه ان عند القوم للوجود الارباعي بالهلي الثاني اعتبار ان الاول وجوده في نفسه  
قطع النظر عن كونه في محل والثاني وجوده في نفسه ملحوظا بالغير مع ان احدا من القوم  
السيد الباقر احتج به لم يذهب الى ان الوجود الارباعي اعتبار ان انما هو من احلاق السيد  
لم يثبت احد الى هذا الامد ولم يشتهر في كلامهم سوى الاعتبار الثاني قال ملك العلماء

في حاشيته على الحاشية الزائدة على شرح لمواقف الوجود الربطى مغيان احدهما النسبة الايجاب  
 وهو امر غير مستقل جزاء للعقود الايجابية والآخر وجود الشئ في نفسه على انه في موضوع ككون  
 ذلك الشئ من الامور الناعية وهو الحكمي عنه في الايجابات الهليات المركبات وارتقب منسبه  
 قولاستوني وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب قد عرفت ان الوجود الربطى ولو جوده  
 لغيره معينين احدهما النسبة الايجابية الحكمية وثانيهما وجود الشئ في نفسه على انه في محل الال  
 لا سبيل لا اعتباره في درجة الحكمي عنه لان النسبة لا يكون الا في الحكاية انما السبيل لا اعتبارا  
 فنقول مصاديق الهليات المركبة مشتملة عليه دون مصاديق الهليات البسيطة في الايجاب  
 وقس عليه حال عدم الربطى في السوالب وتفصيل القول فيه على ما ذكره بعض المتأخرين  
 ان الوجود الربطى بالشيء الثاني وجود في نفسه محمول مستقل قد اخذ مع اضافته عارضة الى ما  
 متعلق بهذا الوجود وجود له لكونه من الحقائق الناعية فهو امر مستقل في نفسه كالاسماء اللازمة  
 اضافته ولما كان مصاديق الهليات المركبة الموضوع لها هي صفة وهي حقيقة ناعية معاصرة  
 للوجود فلما وجود في نفسها منتسب الى موضوع الصفة بانه له اوفيه لاقتضاء الناعية ذلك  
 بنطاق الهليات البسيطة او مصاديقها نفس وجودات الموضوع واذا ليس للوجود وجود  
 فلا يقال وجود الوجود في نفسه منتسب الى الموضوع بانه له اوفيه فاذن قد بان ان في مقتضى  
 الهليات المركبات وجود الربطى دون المصاديق الهليات البسيطة اقول هذه العبارات  
 على ان الوجود الربطى بالشيء الثاني الماخوذ في ايجابات الهليات المركبات وجود الشئ في نفسه  
 على انه في موضوع او محل بالجملة الماخوذ مع اضافته عارضة لا وجوده في نفسه قطع الحافظ  
 عن كونه في محل فانه ليس معتبرا في ايجابات الهليات المركبات ولذلك لم يذكر في هذه العبارات بلا  
 قيد الاضافة ولو اخذ مع قطع الحافظ عن الاضافة يلفظ تخصيصه بالا اعتبار في مصاديق الهليات  
 المركبات فان الوجود في نفسه للاعراض المقطوع عن الاضافة ماخوذ في مصاديق الهليات  
 البسيطة ايضا وفيهم من هذه العبارات ايضا ان الوجود الربطى عندهم اعتبار واحد وهو الوجود  
 الماخوذ مع اضافته عارضة بانه له اوفيه ولم يحد في كلامهم اعتبار الوجود الربطى بانه وجود في  
 نفسه مع عزل الحافظ عن كونه في محل وايضا قول بعض المتأخرين او لا بان الوجود الربطى

بالمعنى الثانى وجوده فى نفس محمول مستقل قد اخذت عارضة الى ما يتعلق بهذا الوجود وهو  
 له كونه من الحقائق الناعية ثم قوله بعد ذلك فاذن قد بان ان فى مصاديق الهيات المركبات  
 وجودها على دون المصاديق الهيات البسيطة ان الوجود الراضى بالمعنى الثانى اعتباراً  
 واحد وهو الوجود المأخوذ مع الاضافة فانه لو كان له اعتبار آخر وهو الوجود فى نفسه لم يصح  
 قوله فاذن قد بان ان فى مصاديق الهيات المركبات وجودها على دون المصاديق الهيات البسيطة  
 فان الوجود الراضى بالا اعتبار الاول يتحقق فى المصاديق الهيات البسيطة ايضا فكيف يستقيم النفي  
 ويافى تخصيصه بمصاديق الهيات المركبات نعم قد شاع هذا الاعتبار من الباقى الذى اخبروه  
 الناقرون وقلده القاصرون فتأمل فيه ولا تطول الكلام بذكر ما فى كلامه من الخطأ والخلل بل  
 المناظر البصيرة على ما فيه من الدليل قوله هذا هو المطابق لما ذكره بعض افاضل الاعلام حيث  
 قال فنقول بوجود الشئ لشيء يطابق على اثنين الاول ان يكون الرابطين شيئين غير معقول على  
 الاستقلال ويستعمل السلاصة عن اثنين شيئين ويقتبر في جملة العقود فى الحكاية فقط والثانى مفهوم  
 مستقل به وجود شئ وانما يلحقه من حيث خصوص المادة ان يكون منتسباً ومضافاً الى شئ هو  
 موضوعه فله صلوح ان يلحق بما هو هو فيكون معنى اسمياً حقيقياً وبما يلحقه من حيث خصوص طابع  
 معروضه وهو الشئ الناعت فيصير معنى اسمياً مضافاً وهذا من خواص الماهيات الساعتية  
 فى الحكمى عنه انتهى القول ايراد هذه العبارة سنداً على ما اخلق نفسه وشاهد على ما سولت نفسه  
 بسيد كل البعد من يدوى التحصيل فانه لا يقول به الا من هو فاقد العقل والبصيرة عادم  
 الراى والروية فلنشرح اولاً محصل عبارة الفاضل القاضى ثم نبين انه لا يصلح سنداً على ما قيل به  
 فنقول محصل ما قال ذلك الفاضل ان المعنى الثانى مفهوم مستقل اى وجوده فى نفسه  
 وانما يلحقه من حيث خصوص المادة اى كونه طبيعة ناعية ان يكون مضافاً ومنتسباً الى موضوعه فله صلوح  
 ان يلحق بما هو هو اى يقصر اللحاظ الى وجوده فى نفسه فيكون معنى اسمياً حقيقياً وان يلحق بما يلحقه من  
 خصوص طابع موضوعه وهو وجود الشئ الناعت اى يلحقه معروضاً للاضافة فيصير معنى اسمياً  
 مضافاً وهذا من خواص الماهيات الناعية فى الحكمى عنه اى اذا لو خط مع هذه الخشية حتى يصير معنى  
 اسمياً مضافاً فى وجه الحكمى عنه للماهيات النوعية ولا يقول ان المفهوم المستقل بكلا الاعتبارين

يقتضي في درجته الحكم على الماهيات الناقضية حتى يصلح سندا على ما تخيله والعري قد ذل قدمه في  
حمله على ما زعمه بوجه أما ولا فلا نيا بي من حمل قوله هذا على ما زعمه قوله وهذا من خواص الماهيات  
الناقضية فإنه لو كان المشار اليه بقوله هذا الماهيات الناقضية بكلا الاعتبارين للناقضه من خواص  
الماهيات الناقضية فالاعتبار الاول وهو ان يلحظ بما هو ليس على خواص الماهيات الناقضية بل ثم  
شامل للماهيات الجوهرية ايضا نعم الاعتبار الثاني وهو ان يلحظ متسببا ومضافا الى شيء هو موجود  
من خواص الماهيات الناقضية وأما ثانيا فلا نية قوله بعيد هذا ثم هذا النحو من الوجود بعد ان يؤخذ  
على هذه الحقيقة له تخمين مقارنة ينسب الى ذلك الشيء كما يقال وجود البياض في نفسه هو وجوده  
في الجسم فيكون من احواله وتارة ينسب الى المنعوت فيقال الجسم موجود له البياض فيصير الجوال  
المنعوت يائي اما حمله اشرا لا بقاء فان النحو الاول لم يؤخذ مع حيثية زائدة على نفس ذاته حتى  
ينسب الى ذلك الشيء او المنعوت وأما ثانيا فلا نية تجوز كون المشار اليه بعيدا مع صلوح القريب  
للاشارة واحتواءه بقرائن السياق والسباق لبعيد عن من يتبرع في العلوم العربية فضلا عن  
من يدعي فهم المسائل الحكمية وأما رابعا فلا نية من هذا العبارة مخالفة لما مر من عبارة  
الفاضل القاضي في هوامش شرحه للسلم وقدمنا نقله فإنه يصرح فيه ان الاعتبار الاول  
يقع محمولا في البلية البسيطة والاعتبار الثاني يقع محمولا في البلية المركبة فيكون هذا اتفاقا  
بين قوليه بالجمل لا يصلح هذا السند المازع من شأن بين ما فهم من كلام القوم وهذا الاستناد قوله قال  
الفاضل الاسد وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناقضية له اعتباران اعتبار تحقق الشيء في نفسه  
مع قطع النظر عن الارتباط بالغير وان كان في نفس الامر متحققا فيه وهذا الاعتبار يكون وجوده  
محمولا للبلية البسيطة كقولنا البياض موجود في نفسه وثانها تحقق الشيء في نفسه بان يكون  
في الغير وهذا الاعتبار يكون محمولا للبلية المركبة كقولنا البياض موجود في الجسم لان هذا الاعتبار  
ناكذ على وجوده في نفسه وقال ذلك الفاضل ثم وجوده بالا اعتبار الثاني ان شئت فسمه  
باللازم الذي هو معنى حرفي غير مستقل أعني كونه في محل وان شئت فسمه بالمعنى المستقل  
كما بينه الشارح مفصلا اقول لعل مراده ان الوجود بالا اعتبارا الثاني يكن تفسيره بالتفسير  
وتعبيره بالعبارتين وان كان ما كما واحد الا انه مشتمل على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح

العلم كما يتوجه المتوجهون كيف وكون البياض في محل وجوده فيه شيء واحد وكذا كون البياض  
 ملاحظا ومعتبرا بالارتباط عين وجود البياض ملاحظا ومعتبرا به للغير فان الكون الوجود  
 الملاحظ قد رفته على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقد ردنياه انتهى أقول صدور هذا الكلام  
 من عجب كل عجب ولغير من انه لم يصدر هذا الكلام منه في حالة صحوة ويقظة بل في نومة  
 وغفلة لا بأس لو نطلع الناظرون عليها فنقول في خط من وجهين أما أولا فلانه  
 ما تميل من عبارة الفاضل الاسد ان مراده ان الاعتبار الثاني يمكن تفسيره بالتفسيرين  
 لان كلام الشارح مشتق عليه في غاية الغفلة بوجهين الاول انه يقول ذلك الفاضل  
 بعد بيانه للتفسيرين كما بينه الشارح مفصلا ونقل هذا القائل الزاهل ايضا فلا يتفوه بالمرح  
 جومل وغفول ولا نظن بالقائل هذا الظن الثاني ان ذلك الفاضل يعترض على الشارح  
 العلم لقوله ولا يخفى عليك ان تخصيص قولنا تحقق شيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل  
 بالاعتبار الغير المستقل كما فعله الشارح ليس له وجه ظاهر فانه يمكن تعبير الوجود المستقل بهذه  
 العبارة ايضا لان المدار على محاط العقل بان يعتبر في العقل او لا اضافة الوجود الى شيء  
 ثم يعتبر النسبة الى الغير او تعتبر ولا اضافة الى الغير واما العبارة المذكورة فانما يدل على اضافة  
 التحقق الى شيء او لا ثم لم يحق النسبة الى الغير كالعبارة المذكورة في الاعتبار المستقل كما لا  
 يخفى انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام صريح لمن له حواس نقية وعقل زكية في ان يحضر  
 ذلك الفاضل من كلامه السابق بيان التعبيرين الذين شتمل كلام الشارح عليه لانه يمكن  
 تعبيره بهذين التعبيرين في نفس الامر والعجب انه لو لم يرد هذا توجيه هذا الايراد لعل  
 هذا ظاهر غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور واما ثانيا فلان ما قال  
 كيف وكون البياض في محل وجوده فيه شيء واحد فبناه على عدم فهم المراد وسفكك  
 عقده ان شاء الله تعالى عن قريب واما قوله على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقد ردنياه  
 فمن تجاوز شئ التمثيل قوله قال الفاضل العماد في توضيح الاعتبارين ان الاعتبار الاول  
 كون وجود البياض مثلا في المحل والثاني وجود البياض الملحوظ بكونه في المحل فالوجود والاعتبار  
 بالشيء الثاني على الشق الثاني هو الوجود المستقل الماخوذ مع قيد غير مستقل عن كونه في محل

مستقل وعلى الشق الاول نفس ذلك القيد الغير المستقل اللاحق لذلك الوجود المستقل  
 وفيه ان الكون هو الوجود كما هو الوجود عينه كما تقر في مقوله تكون وجود البياض ووجود  
 البياض شيء واحد ليس بينهما فرق الا في اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى انتهى اقول فيه  
 خط من وجوه انا اولها انه يشبه هذا بالمواخذة اللفظية فان غرض الفاضل العباد ان  
 الثاني للوجود الرابع على التعبير ان الاول كونه في المحل والثاني وجود البياض ملحوظا بكونه  
 في المحل فالوجود الرابع على المعنى الثاني على الشق الاول في التعبير الاول نفس الاعتبار الغير المستقل  
 اللاحق لذلك الوجود المستقل وعلى الشق الثاني في التعبير الثاني هو الوجود المستقل المأخوذ  
 مع قيد غير مستقل فاقال الفاضل كون وجود البياض مثلاً في المحل ليس المراد ما فهمه  
 هذا الموضع الا يراى بغير فهم المراد من كون وجود البياض وجود وجود البياض حتى يرد عليه اورد  
 عليه ان الكون هو الوجود ووجود الوجود عينه بل المراد منه كون البياض في المحل اى لمحاظ  
 بكونه في المحل بان يقصر اللفظ على الاضافة العارضة للوجود المستقل ولا ريب ان البياض  
 في هذا الاعتبار اعتبار غير مستقل حتى للوجود مستقل بخلاف ما اذا الخطا به وجود مستقل  
 تام حتى وجد في الغير فانه في هذا المحاظ وجود مستقل كحق اعتبار غير مستقل نعم اذا فسر  
 الاعتبار الثاني تارة بكون هذا المحقق ملحوظا بانه للغير واخرى بكونه ملحوظا بانه للغير  
 عليه ما اورد بانه لا فرق الا في اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى واذا ليس فليس  
 واما ثانيا فلان قوله ان الكون هو الوجود ليس به في موضع فانه ان اراد منه ان  
 الكون مستقل هو الوجود فلا يضر الفاضل فان الكون المستقل امر وكونه في محل امر آخر  
 فلان الاول وجود مستقل وكونه في محل اضافة وشتان ما بينهما وان اراد منه ان الكون  
 الذي هو مطرح النظر في هذا المقام اى كونه في محل هو الوجود فان اراد انه هو الوجود المستقل  
 فهو نفس من ان يحتاج به وان اراد انه هو الوجود الغير المستقل فلا يضره ويبقى الفرق  
 في اياويه ويلغو ما هو المورد بصدده واما ثالثا فلان قوله وجود الوجود عينه فهو ليس على  
 المقصود لما علمت ان المعنى الثاني على التعبير الاول محض الاعتبار وعلى التعبير الثاني  
 هو الوجود الملحوظ بكونه في المحل واين هذا من ذلك فاقول بانه ليس بينهما فرق الا في اللفظ

والعبارة دون المفهوم والمودى بعيد عن دق النظر وتعمق فالحق انه قدر محي الكلام  
على عواهنه من غير ان يقيق في لواطه نعم في كلام الفاضل شئ آخر سنصله ان شاء الله تعالى  
لكن نظره بمراحل عن تخيله وتصوره فضلا عن اذعانه وتصديقه واما رابعا فلان المورد قد  
اخذ هذا لايراد من كلام هذا الفاضل في حاشيته بغير فهم المراد فنقله الآن لينظر الناظرون  
انه سارق في ايراده فهو في هذا كأمرة مبهورة من مال ابيه قال الفاضل العاد معلقا على  
قول الشارح ليس ماله الا تحقق الشئ لا يخفى ان لا يتحقق والوجود متروك فان المراد بالشئ شئ  
المعهود اعني حقيقة الوجود التي هي العرض وقوله على ان يكون في محل وقوله ملاحظا ومعتبرا به  
لغير متقدم في المعنى فمراد كلا التعبيرين واحدا ولا يصح ان المراد بالشئ الاول نفس الاعتبار  
الغير المستقل والشئ الثاني الوجود والعروض لذلك الاعتبار الغير المستقل في اللحاظ  
الصحة حمل كل واحد من العبارتين على كل واحد من الاعتبارين فتح العبارة ان يبعد عن الاعتبار  
بما ذكرناه في الحاشية القديمة ثم يقول وهذا الشئ على الاعتبار الاول انتهى ولا يخفى على  
الناظر ان هذا الكلام اخذ لايراد هذا المورد ولم يفهمه واخذ منه بلا فهم مراده ولا تطول الكلام بحشف  
عورائه لعل الاشارة كفي للناظر البصير قوله باليغنى من كلام بعض الافاضل ان الوجود باعتبار  
الثاني مشتمل على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح العلما حيث قال بعد توضيح  
الاختبار الاول على نحو ما ذكرنا والثاني ان يلاحظ مضافا الى شئ الناحية المرتبطة بالمتنوع  
من حيث هو كك ثم في تلك الملاحظة ايضا اعتبارين احدهما ان يلاحظ ربط ذلك  
الوجود الاول بالذات والوجود الثاني والعرض فيقال انه اعتبار غير مستقل بحق الوجود الاول  
الثاني بالعكس فيقال انه وجود مستقل بحق به اعتبار غير مستقل بقول ليست ادرى  
كيف يمكن ملاحظة الربط الاول وملاحظة الوجود الثاني والعرض اليس تحقق النسبة فرح  
تتحقق المنتهين ذهنا وخارجا انتهى اقول هذا معنى على عدم فهم مراد ذلك الفاضل فلنوضح  
اولا مراده ثم نبين احتمال التحليل بتخيل مقول محصل ما قال ان الاعتبار الثاني وهو ان يلاحظ وجود  
الحقائق الذاتية بانه للغير اذ في المحل يشتمل على الاعتبارين احدهما ان يقصر اللفظ الاول  
بالذات على الاضافه العارضة فيقال اعتبار غير مستقل بحق الوجود والمستقل والثاني

ان يلاحظ ولا وجود هذه الحقائق ثم يعتبر بانها للغير فيقال انه وجود مستقل بحقه الاعتبار الغير  
 مستقل ولا يخفى على الناظر المتقدم ان موافق ما فصلنا سابقا ومطابق لما قال الفاضل  
 الاسد صحيح في نفسه فان الاعتبار الثاني للوجود الربط الذي ذكره الشارح وهو وجود  
 الحقائق في نفسه ملاحظا بكونه في الحمل او للغير له تفسيران الاول ان يعبر بكونه في الحمل وهذا  
 اذا قصر النظر والملاحظ على الاضافة العارضة او لا والى الحمل ثانيا والثاني ان يعبر بوجوده  
 في نفسه ملاحظا بانه للغير وهذا اذا لو خط الوجود في نفسه ثم لو خط اضافة الى الحمل ولا ريب ان على الاعتبار  
 الاول اعتبارا غير مستقل حتى للوجود مستقل على الثاني وجود مستقل بحقه اعتبارا غير مستقل بالجملة ليس بها مخالفا للاحكام  
 بل هو عين مرادهم وما اورد عليه بانه ليست ادري كيف يمكن ملاحظة الربط او لا آه فقد علمت ان دفعه فانه  
 يمكن ان يلاحظ الاضافة العارضة او لا والحمل ثانيا وبالعرض فيمكن ان يلاحظ الوجود او لا ثم يلاحظ الاضافة  
 ثانيا وبالعرض ولا استحالة فيه والاستحالة التي بنى بقوله ليس تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ذهنا  
 وخارجا فبنى على عدم فهم المراد القوم فانا سلمنا ان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ذهنا و  
 خارجا لكن لا يلزم منه ان لا يمكن النظر والملاحظ الى النسبة او لا والى المنتسبين ثانيا وبالعرض  
 اذ غاية ما يلزم منه ان لا يتحقق النسبة ذهنا وخارجا بل يتحقق المنتسبين لكن لملاحظ النسبة  
 او لا وكما ان المنتسبين ثانيا وبالعرض لا يلزم منه تحقق النسبة بدون المنتسبين فهم لو  
 لو خط النسبة ولم يلاحظ معه المنتسبان اصلا لم يلاحظ على انك قد علمت في الدرس  
 السابق ما قلنا من احوال المحققين كالمحقق الدواني وامثاله انه يمكن ان يلاحظ الحقائق  
 النسبية او لا وليفت اليها بالذات والى اطرافها بتبعيتها ويمكن ايضا ان يفت  
 الى الاطراف بالذات والى النسبة بالتبع وهو في كلا الحالين معان نسبته الا ان  
 العقل في الحالة الاولى يتوجه الى نفسها وانما يفت الى اطرافها بتبعيتها وفي الحالة  
 الثانية يتوجه الى الاطراف وانما يفت اليها بالتبع فتعقل تلك المعاني في الحالين  
 غير تفك عن تعقل الاطراف الا ان الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد تفك عن الالتفات  
 بالذات الى اطرافها هذا من غير من عبارة المحقق الدواني في جديدة لا حاجة لنقل تلك  
 العبارات ثانيا انشئت الحجة عليها فاصح اليها ثانيا والانصاف ان اقراره بعدم



الدراية مقررون بالصواب ولو كان هذا منه في كل فصل وباب لكان اصوب عند اولى  
 الالهاب قال الشارح ما هو احد اعتباري آه قال الفاضل الهام معمله انما اراد احد الاعتبارين  
 فلا بد من تعيينه وبما انه وان اراد ان هذا الاسم يطلق على كلا الاعتبارين فلا بد من حذف لفظ الاحد كما لا يخفى قال المؤرخون  
 لفاضل العباد الحمد والاول صعب من الثاني فتأمل اقول المورود والمعاون كلاهما في  
 وادو الشارح العلم في واد آخر فانها من قول الشارح احد اعتباري وجود الشيء آه ان  
 مذكوره الشارح بقوله وليس مآله الا تحقق الشيء في نفسه على ان يكون في محل وجوده هذه الحقائق  
 لمحوظا ومتبعا بانه للغير وحاشاه عن ذلك فان قوله تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون  
 في محل وجوده هذه الحقائق لمحوظا بانه للغير تعبير ان لذلك الاحد اعتبارا ان حتى يريد ما اورده عليه  
 فلا يريد ايرا والعماد الا على ما عتمد عليه لغير فهم المراد وشان الشارح ارفع من ان يظن به ما هو  
 ظاهر الفساد فانه لا يتفوه به الاسطى قاصر والشارح الباع عربا امر وسحاب ما طر على انه  
 لو نزع العنان على ما فيها فلا وود ايضا لما قالانا فانا نختار ان يطلق على كلا الاعتبارين لا بخصوص  
 وما قال فلا بد من حذف لفظ الاحد قلنا اي حاجته وعنت الى حذفه فانا اذا قلنا مثلا ان  
 يطلق على احد معانيه فلا يريد به الا انه يطلق على احد معانيه لا بخصوصه فكذا لك فيما نحن فيه  
 يطلق الوجود الرباطي بالاشتراك لصناعي على احد من اعتباريه على اعتبار ان تارة يطلقون يريدون الاضافه  
 وتارة يطلقون يريدون البعوض للاضافه بل نقول لو ادعى احد انه لا بد من لفظ الاحد فلا  
 يبعد كل البعد فانه لو قال يطلق على اعتباري وجود الشيء لا وهم انه يطلق في اطلاق واحد على  
 كل من اعتباريه وذا لا يجوز كما هو التحقيق مشروحا في مقوله بجملة ما ردا قال على احد اعتباري  
 وجود الشيء فانه لا يهم ذلك فلا بد من اتمام لفظ الاحد ليا من من هذه القائله ومن ينفذ  
 فهو واقع فيه بحيث لا يسامح له للخروج عنه على انما نقول لما تحقق عند هذا الفاضل ان  
 الاعتبارين المذكورين في الشرح هو الاضافه المعروض لها فلا اشكال في اطلاق الوجود الرباطي  
 عليها قال الاطلاق عليها شائع في كلام القوم والمراد بان هذا ما ذكرنا وهو مستقيم لا كلفه  
 نعم لو اريد من اعتبارين مذكوره الباقى الذي اخر واريد ان الوجود الرباطي يطلق على كليهما يتوجه  
 عليه الاشكال بان اطلاق الوجود الرباطي عليهما لم يعمد لاني كلام القوم ولا عند من عمنه

وبانه لا يخرج من حذق لفظ الواحد اما على ما فهم بهذا الفاصل مراد الشارح فلا اشكال في ذلك  
لفظ الواحد كما لا يخفى على المتدبرين فضلا عن المتصلين واما ما قال المتعاون المأخوذ والاول من  
من الثاني فنقول منه اى صعبته وقع على المتعاون فان عنده للوجود الثامنى اعتبارا ان اعتبارا  
الوجود الثامنى المقطوع عن الاضافة والثاني الوجود الملحق به الاضافة وكلها هي لثباتها في  
مرتبة المصداق للمكي عنه في الهيات المركبة فلا فرق بينهما في الوقوع في درجات مصاديق اللفظ  
فحسب تقيم معنى قول الشارح احدا اعتبارا من وجود اشئ بلا تكثير فانه لو كان بينهما فرق في الوقوع  
فيما اوبان احدا لا اعتبارا بين المطلق عليه الوجود الرباطي والآخر المستحاجة الى تعينه  
لكلا يضيغ حق الاخرق اوليسوغ مالا يسوغ ولما لم يتقوا وما يوجب ما فاسى حاجته وامت  
ضرورة مست الى تعينه حتى يبقى للمعاون المسامح للفقوه بان المخذول الاول اصعب من الثاني  
فلا حرج ان المعاونة لا يفيد القاضل المتبادل بوقع المتعاون في البلية العظيمة ويلقي في البلية  
قال الشارح وليس بآله التحقيق اشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل قال القائل  
قوله في نفسه معطوف عليه لقوله الآتى بوجود هذه الحقائق بخلاف كلمة اما وهو جائز كما صرح به  
الشارح الرضى وقد اشير الى الاعتبار الاول من الاعتبارين كما اشير لقوله او وجود هذه الحقائق  
الى الاعتبار الثاني منها اى اما اعتباره وبخاطه في نفسه ليس مآله هذه الاعتبار والى الحاط الا تحقق  
اشئ في نفسه نظر الى اعتبار العقل وبخاطه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر  
وجود الاعراض في انفسها هو وجودها في عالمها كما سلف اقول هذا العطف امر ذو وجهين  
هذا القائل العقول وهو ما تفرد به فهو اول قارورة كسرت في هذا المقام ومخالفت لما عليه نظام كلام  
الشارح العلامة ومع ذلك مخالفت لطور العقل وعبارة الشرح تفصيله ان الاعتبار الاول هو اعتبار  
وبخاطه في نفسه وليس بآله التحقيق اشئ في نفسه نظر الى كمال العقل واما قوله ولكن على ان يكون  
في محل فلا يخفى ان هذا داخل في الاعتبار الاول او خارج فاشكان داخل فيه فيرجع حاصله الى  
الاول ان يعتبر العقل وجوده في نفسه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر  
العقل ان وجوده في نفسه بحسب لواقع ونفس الامر في المحل ثم يتعد هذا الاعتبار والاعتبار  
الثاني وهو وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا بانه للغير فلا يكونان اعتبارا بل اعتبار واحد

لا يبقى الفرق أصلاً في اللفظ ولا في المعنى ويلغوا ما نقوه به قبل هذا ان للوجود الناعم اعتباراً بالاعتبار  
 ان لا يلاحظ ويتبين حيث انه وجود للشيء في نفس قطع اللهاط عن كونه في محل او موضوع وثانيهما ان لا  
 ويتبين حيث انه وجود للشيء في محل والموضوع ولعل مراده يكون هذا فانه يجوز وقوع الاعتبارين في مرتبة  
 مصادق الهيئات المركبات فان اراد بالاعتبار الاول ما صورناه فصدق ونطق بالحق فان كلاً من  
 وجوده بالطبي لان الاول وجود محمول او وجود في نفسه حتى يابى عن تحققه في درجات الهيئات المركبات  
 لكن يلغوا هذه اعتبارين للوجود بالطبي بل يكون اعتباراً واحداً بالجملة ان مع هذا فيلغوا ما قال اولاً ان  
 لقاد هذا يصح ما نقوه به اولاً فلو ذن كل شيء يشبهه جئت فوق الارض ما لها من قرار وان كان خائباً فالاعتبار  
 الاول تحقّق الشيء في نفسه نظر الى لحاظ العقل واعتباره في نفسه ما اردنا عليه سابقاً بانه لا يشبهه حلاً اعتباراً  
 في درجات لمصاديق الهيئات المركبات وعدم اعتباره في مصاديق الهيئات البسيطة وهل هذا الا لظنهم  
 عظيم بانه مخالف لكلماتهم ومناقض لتعصباتهم وبانه يلزم مفساد آخرى كما بنا سابقاً بالبسط والتفصيل  
 لان ذكرها هنا فائدة تطويل مع الاغراض مما سلف يلغوا كلمة لكن فيضج فائدة فانه لدفع التوهم الناشئ  
 عن السابق فنهنا اذا قلنا اما اعتباره في نفسه وليس بالآلة التحقّق لشيء في نفسه فالتوهم الناشئ  
 حسب علم هذا الزعم ليس لان توهم انه اذا لوحظ تحقّق لشيء في نفسه فصار الوجود الناعم حتى في هذا اللهاط  
 مستقلاً ومعنى اسمياً فلا يبقى رابطاً وناهما في هذا اللهاط فليكن الصليح لوقوعه في درجات المصاديق  
 للهيئات المركبات فيحتاج الى دفعه وازالة الى ادخال كلمة لكن بان لا حظنا وجوده في نفسه لكن  
 على ان يكون في محل اي لوحظ واعتبر في اعتبار العقل وجوده في نفسه بان يكون في محل لا يحدث التوهم من  
 اعتباره وجوده في نفسه ان يكون في الواقع ونفس الامر ايضا مستقلاً ومعنى اسمياً حقيقياً كما في هذه الحالة  
 فانه لا يلزم من لحاظ الشيء مستقلاً ان يكون في الواقع ايضا مستقلاً حتى يحدث التوهم ويحتاج الى دفعه  
 الاتري ان ماهية من حيث هي هي يكون في الواقع مخلوطاً بالاعتبار فيود وتخصّصات لكن يخطئ حيث  
 هي هي مجردة عن جميع العوارض وتخصّصات ولا يلزم من لحاظها مجردة ان توهم انها في الواقع ايضا  
 لك فان هذا التوهم بعيد عن هو متراض بالعلوم الكلية والفنون الفلسفية ومع عزل النظر عن هذا  
 هذا الخدع الكثير بضرورة بلجيّة لا يجوز العقل السليم وبالي عن الفطرة المستقيم ولذا لم يجوز احد تجويز  
 هذا القائل بعيد عن كل البعد لا يجوز هذا الاسن هو ماؤت قسريّة جامدة طبيعية واما الثاني فلا نزال الش

الوجود الربطى وجود الشئ لطبق بالاشتراك لصناعى او حقيقة ولما ذكر على حين الاول ما ذكر والثاني  
 ما هو احد اعتبارى وجود شئ آه فلا يخلو ان ياد من قوله احد اعتبارى الاحد الغير المعين اى اى اعتبار  
 كان سواء كان اعتباره فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل او ملحوظا بانه للغير فذا باطل من وجوده اما اوله  
 فيطالب الشارح الكلام حرا بسند من كلام القوم على اطلاقهم الوجود الربطى على هذا الاعتبار مع انهم لم يطلقوا  
 الا على الاعتبار الثانى كما نقلنا فى الدرس السابق ولم نقل هذا الاعتبار احد سوى الباقى لانه قد شرع  
 وعده اعتبارا منه مع انه ايضا لم يطلق عليه الوجود الربطى ولذا قال احدا اعتبارى وجود شئ باجماله لم يلق قوله  
 يطلق بالاشتراك لصناعى فان فى الصناعة لم يبعد اطلاقه على هذا الاعتبار فقلت ان الباقى لانه قد شرع  
 الاول اعتبارا من الوجود الربطى فباصى ذب اخذ هذا المنتسب قلت سلمنا ان الباقى اخترعه ولكنه لم يطلق الوجود  
 الربطى عليه ولم يجوز تحققة فى مصدايق العمليات المركبة بل صرح خلافه وهذا الموضع لتقليده يتوقف على تحققه فى مصداق  
 العمليات المركبة وبغنى تحققة فى مصدايق العمليات البسيطة فافهم انما ثانيا فلان اطلاق الوجود الربطى  
 على هذا الاعتبار يابى عنه كلام الشارح بعيد هذا مفرقا على ما سبق فالجواب عن العمليات البسيطة ليس الا نفس موجودته  
 الموضوع او انتقاه فى نفسه والجواب عن العمليات المركبة وجود المحمول فى نفسه وعدمه كك على ان يكون فى نفسه  
 فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود ولعمد الربطيين بالمعنى الثانى دون الآخر فذا الكلام صحيح  
 ان الحكمى عنه للعمليات البسيطة ليس الا نفس موجودته الموضوع او انتقاه فى نفسه سواء كان نفس موجودته  
 احتقايق الجبروت او الماهيات العرضية فيكون القضية التى موضوعها حقيقة العرضية ومحمولها الوجود بل هي حقيقة  
 فان مصداقها ليس الا نفس موجودته الموضوع مع انه وقع فى مصداق الاعتبار الاول من الوجود الربطى الذى هو الحقيقة وجوده  
 محموله القائل اى بعبارة شديدة يصحح فى ان الاعتبار الاول لا يطلق عليه الوجود الربطى فانه لوجود اطلاق الوجود الربطى عليه  
 لم يصح قوله فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود والعدم الربطيين دون الاخرى فان الاعتبار الاول  
 منه يوجد فى مصداق العملية البسيطة فكيف يصح الفرق باشتغال احدهما على الوجود والعدم الربطيين دون  
 الاخرى الا ان يسمح كلام الشارح ويقال المراد الاعتبار الثانى من الوجود الربطى وليس هذا الاستعمال  
 فان بيان الفرق ح يكون ببيان اشتباه الالفاظ فافهم ان لا يظن بالشارح العلامة الامين هو غير ذى عقل خفيف  
 وفهم خفيف ولا يظن بالقائل هذا وانما ثانيا فلان الاعتبار الاول ح وجوده محتايق الانتقاه للموضوع بانه وجوده  
 فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل وظاهره لا يوجد هذا الاعتبار الثانى للموضوع والقائل ايضا اقرب بقوله فان

ما يكون واقعا في نفس الامر ليس يلزم ان يكون واقعا في كمال العقل واعتبار الذين يميز بين الحقائق والظواهر  
 قليلة المعاني ففي هذا الحائط المستقل او غير مستقل فان كان مستقلا فيصير معنى سيما حقيقيا لا معنويا  
 رابطيا فكيف يطبق عليه الوجود والباطل فانه ليس رابطيا بل صار محمولا وان اصطلح على مجرد التسميات  
 الكلام في انما الكلام في انه هل يصح كونه وجودا رابطيا في هذا الحائط المستقل او لا فان كان غير مستقل فستفسر انه اذا لم يخط  
 وجوده في نفسه وقطع النظر عن كونه في محل فبإي وجه صار غير مستقل فان عدم الاستقلال اما بالمعنى  
 اضافية وليس لك اولية ورتبة معنى رابطيا بالمعنى الاول اى النسبة للاتحادية وليس كذلك فان  
 قال لوجوده في نفس الامر فقلنا الكلام في انه في هذا الحائط مستقل او غير مستقل ووجوده في نفس الامر  
 في محل لا يوجب عدم استقلاله في الحائط فلا محيد من القول بكونه مستقلا في هذا الحائط فكيف يكون رابطيا  
 لاحد الشارح ولا عند غيره من اولي الالباب واما ما يقال انه اذا لا حائط وجودا حقيقة التامة بانه وجود  
 في نفسه وعزلنا النظر عن كونه في محل فنقول انه وجود محمول او لا فان قال انه وجود محمول فقد رجع  
 الى الحق وترك ما دسوس اليه جنود الوهم داس ما هو الحق وان قال انه ليس وجودا محمولا فنقول باى  
 وجه فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد فهذا المتنازع فيه هل داخل فيه  
 او خارج فان قال انه داخل فقد ترك المذهب بل ان قال انه خارج فلا بد من بيان وجه يخرج عنه  
 فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد ووجود العرض هو وجود في نفسه في هذا الحائط  
 ولم يزد عليه شئ فلم يخرج عنه على ان القوم ايضا قسموا الوجود المحمولى الى وجود حقيقة الجوهرية والعرضية  
 فامس بآية نزلات عليه وامس آتت حلت به ان يرجع منه وترك السوداء الاعظم ووقع لشذوذه منهم  
 في نار الحيف واللامامة فلا ناس من القول بانه وجود محمول وليس وجودا رابطيا فكيف يصح من بشر  
 العلم اطلاق وجها رابطيا عليه بان يقول احدا اعتبارى وجود شئ بمعنى اى اعتبار كان وليس  
 هذا العلم معرفة قد الشارح وعلو كعبه في العلوم والمعارف واما ان يراى بقوله احدا اعتبارى الاعتبار  
 الخاص من الاعتبارين احدها اعتباره ومحاطة في نفسه الذى ليس ماله الاتحقق الشئ في نفسه ولكن  
 على ان يكون في محل وثانيها وجود هذه الحقائق لمحوها بانه للغير فاما ان يراى الاول منه وهو وجوده في  
 نفسه المقطوع عن الاضافة فنقول هذا باطل اما اولها فانه لا معنى لمحوه مالم الوجود المحمولى بانه وجود  
 في نفسه المقطوع عن الاضافة يتحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل فانما قد نبهناك انفسنا

بالتفصيل انه لا معنى لما اصطلح به في الفاظ صرف ليس تحتها معان واما ثانيا فلانه على هذا يكون وجوده  
 في نفسه مقطوعا عن الاضافة فلا يبقى رابطيا والشارح يصدده ومع هذا كلنا عليه سابقا وحرثا وشعبا  
 واما ثانيا فلان فيقول الشارح فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود والعدم والربط بين المعنى الثالث  
 دون الاخرى فانه على مخرج من هذا القائل كما لو وجد الوجود والعدم الربط في الهئية المركبة يلزم ان يوجد  
 الوجود والعدم الربط في الهئية البسيطة فان وجود المعنى الربط في الهئية المركبة ضروري باقرار الشارح  
 واعتباره في نفسه المقطوع عن الاضافة فيقتضي وجوده في الهئية البسيطة كما سبق وسياتي من الشارح  
 فيوضح الفرق الذي الشارح يصدده واما ثانيا فلانه يلزم ذكر الاعتبار الثاني لان الاعتبار الثاني  
 ليس وجودا رابطيا فاسى قادمة في ذكره واما خامسا فلانه ليس قولنا وهذا المعنى على الشق الاول فان الوجود  
 الربط لما لم يطلق الا على احدا اعتباري وجوده وهو الاول فلا يكون له شقان وانما ثانيا فاسى قادمة في  
 ذكرهما واما سادسا فلان الاعتبار الاول على ما قرره هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاضافة فلا يتلزم  
 قول الشارح العلامة وهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل فانه موجود  
 مستقل غير لاحق به الاعتبار الغير مستقل واما سادسا فلان الاعتبار الاول كما علمت في تقريره  
 هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاعتبار وهو مخالف لما نقل عن الشارح اطلاق في الماهية قال الشارح  
 في المحاشية على قوله هو وجوده لما كان المراد بوجوده لما هو المأك على الشق الثاني فلا عارضية  
 في حملها على وجود الاعراض في نفسها وان كان ما هو المأك على الشق الاول فمبنى على المسامحة وجعل  
 اللازم كانه عين الملزوم انتهى ولا يخفى عليك ان هذه العبارة نفس على ان الاعتبار الاول محض الاعتبار  
 لانه وجود مستقل كما زعم هذا السطح القاصر واما ان يراد به الاعتبار الثاني فيلزم ذكر الاول ويرد بعض  
 ما قلنا في الشق الاول كما لا يخفى فظهر ان هذا العطف ليس من شأن المحصل لا يتفوه به الاسن وهو بعض  
 القفا قوله وادعى ان العبارة قد انقلبت على الكاتب فكتب الاول موضع الثاني والثاني موضع  
 الاول كما وقع مثله في المحاشي الزاهدية انتهى اقول هذا التوجيه عجيب جدا بل هو دليل وان  
 لسنا فقه عقلة وبرهان كان لسماجة فقه فانه على هذا التوجيه يصير المعنى كذا وهذا المعنى على الشق الثاني  
 اى وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا به لا لغير اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل وهذا لا يجوز  
 الاسن هو ما دون الدماغ فان وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا به لا لغير وجود مستقل بحقه اعتبارا

غير مستقل لا اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل وتجويزه يوجب قصد القيد بالارتياح وبكذا  
 يلغى باقى كلامه فان معناه مع وعلى الشق الاول وجود مستقل كحق اعتبار غير مستقل وهو لا  
 يصح على تجويزه القاسد فان الاعتبار الاول لما كان عنده وجود في نفسه المقطوع عن الاعتبار  
 فيلغى قول الشارح كحق اعتبار غير مستقل فالحق ان هذا التوجيه لم يصدر عنه برأى وروية بل من تصور  
 وسطاوة وقال كما وقع مثله في الكواشي الزائدة فيجب فانه قياس مع الفارق فان الانقلاب  
 هنا كونه منطبق على كلام السيد الزاهد بخلاف ههنا فانه مخيف يابى عنه كلام الشارح اشد الاباء كما لا يخفى  
 على اولى انتهى قوله فان انقلاب الشق الاول اذا تحقق الشئ في نفسه فامعنى قوله فيما سبق والثاني  
 ما هو احد اعتبارى وجود الشئ قلت بعد التسليم ان الكلام وقع على التغليب كالاولين المحرين  
 الى غير ذلك انتهى اقول السؤال والجواب كلاهما وقعا في غير موقعهما فانه لما تقرر عنده ان  
 الاعتبار الاول هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاضافة والاعتبار فهو وجود مستقل غير لاحق بل اعتبار  
 والاضافة والثاني موجوده كحقائق ملحوظا بالذات وهو وجود مستقل لاحق بل اعتبارا والاضافة وكلاهما اعتبارى فيكون  
 كلف يرد عليه الايراد بان احدهما وجود مستقل والثاني اعتبارا فامعنى كلام الشارح احد اعتبارى وجوده حتى يتجلى  
 عنه بانه وقع على التغليب بل يرد عليه انه على هذا توجيه كلا الاعتبارين وجودا مستقلا فامعنى  
 قول الشارح احدا اعتبارى وجود الشئ فان شيئا منها ليس باعتبار بل كل منهما وجود مستقل ايضا لا يصح  
 قول الشارح وهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل وعلى الشق الثاني وجود مستقل  
 بحقه اعتبار غير مستقل ولا مرد لهما فالسؤال والجواب كلاهما وقع بلا فهم ماسوت به نفسه بذاتانه  
 في فهم كلامه فاشانه في فهم كلام الغير فهذا حيرة الاولى الالبصار ونشأ الغلط انه اخذ هذا الابد والجواب  
 من كلامه لم يمتد الشارح ولم يفهم انها وقعا التسمية الفاضل ولا علاقة لهما بتوجيه هذا الغريب  
 المحبوظ فان التسمية الفاضل لرب اولاد في تعليقاته ان لوجود الاعراض اعتبارا ان احدهما الوجود والآخر  
 للاضافة مثلا السواد المحبوظ كونه في الجسم وثانيهما الاعتبار الصنف اى كونه في الجسم فالوجود  
 الرابطى لطبق على ذلك الاعتبار اى على كونه في الجسم وعلى الاعتبارى وجود السواد في نفسه  
 والا اول اشار الى الشارح بقوله وليس آله الا تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل  
 والثاني بقوله وجوده كحقائق ثم قال ان ايراد التسمية ههنا غير صحيح لانه ليس ههنا اعتبارين

بل احدهما اعتبارا في مقابلة ما بينه لعله اني ههنا اما تغليب او مجازا او حقيقة بان يراو بالاعتبار  
 مجازا ثم يقال كلا الاعتبارين فكان ح اطلاق الاعتبارين عليها حقيقة وان كان مجازا قبله انتهى  
 فالتميز الفاضل لما في الاعتبارين او لا موجوده في نفسه العروض للاعتبار والا ضائفة العارضة  
 بانه كيف ليصح قول الشارح احدا اعتباري فاجاب بان وقع تغلبا او مجازا او حقيقة فانطبق السؤال  
 والجواب ظاهر على تقريره واما على توجيه هذا المذهب فكلاهما وجودان مستقلان فكيف يتوجه عليه الايراد  
 حتى احتاج الى اذاحة تيسير التغليب ولعمري لو علم معنى التغليب لذي لا يخفى على احد من اهل البيان  
 الذين لا اهتموا بهم في العلوم ما وقع منه هذا المذيان وهذا مع ادعائه في العلوم الادبية يمدى بانه  
 وقع ههنا على التغليب فانظر ايها الارب كيف وقع منه في هذا المقام اعاجيب ولعمري انه في سائر التخصيصات  
 تفوه مثل هذا بل زائد عليها بالالف مرة ولا يخفى ضرورة دعوت ان تفهم فيما لا يفهمه وان يدخل فيما  
 لا يستطيع ولنعم ما قال القائل اذا لم تقم شيئا فده وجاوزه الى من يتخطى اذ بلغ الكلام الى  
 هذا النصاب فلننظم الكلام السائلين من الله سبحانه حسن الختام ومصلين على سيد الانام احمد المجتبي  
 محمد المصطفى وعلى آله واصحابه وازواجه الى ما تقابل الليالي والايام



تقريرا من جناب مولانا مولوي ضي الحسن صاحب كل دهلوي شاگرد حضرت اوستا  
 اساتذة الدهر مولانا محمد عبد الحق صاحب خير آبادي دهلوي ونير حضرت  
 اكمل المحققين افتخار الكلمة المذيقين جناب مولانا نور الحسن صاحب شاگرد رشيد حضرت  
 قبله عالم الفضل المذيقين سیدنا و مولانا فضل حق صاحب آ بادى قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابي ما قرره لسان خاطب و دايزي ما قرره بنان كاتب محمد ابي المبارك اسماء و صفاته  
 الشواتر على بريرة نعمائه و صلاته و اوافر على خليفته منه و هياته في الذي منشأ كل فاضلة ذاتة

مدرسة علمية في كابل افغانستان



لا تفرق اليه شواهد مقتضى وسامته في القامه لا تقتضي غايته في ذكر اكرامه لا تحصى هنا يات به جعل الشيطان  
يتم العلوم في الحكمه معراج العلوم في فهمه انه رباط بين وجودات الاشياء ومعنا من فضل في الفصل  
الارض والسما في شجانه من الله لطا بقت الابرار على قصته معاهيم الجبال في التزم العقل في  
بعاده صفات الكمال في الصلوة على رسوله المتاحج قبيات هدايته في المتكلم في ذوات الارشاد  
في بدايته ونمايته في منبت غراس الشرع في كنفه وحمايته في مستقى زرع الدين في سر راقته وعنفه  
حتى صارت والحمد لله شجرة تتجاذبه وسقايتها في محمد المبعوث باقوى حجة ودليل في الذي سقى  
اشاراته شفاء لكل غليل في وفي تلو بجاية نجاه من كل غليل في وعلى آله واصحابه واتباعه وحياته  
اقابل ذوي العلم واربابه في زبدة الدهر ونخبته ولبابه في وهداة الضلال عن الضلال في وشفقة  
الاعلاء عن السقم والاعتلال في سقاء صداة الكمال بالانزال في الاطلاق في لاسيا الاربعة الكرام في الكلمة  
البررة النظام في سعادون الصدق في يابح الاحسان في ابى بكر وعمر وعثمان وعلى بن ابى طالب في حاشية  
مفاخر الماشر وحاسعين كرايم المناقب في مطلع اضواء التوفيق والرشاد في وطول الوارثه والبرادة  
اسوة الامة في استنباط نتائج الافكار في وقدة الائمة في استخراج دقائق الافكار في وجود من السنين  
الهدى في لا يحجب شتارة غامرة في والواضح الذي لا يخفيه غشاوة سائره في ان العلم اشراف لمصالح في  
ولبنا عترة ارجح البضائع في ثم ان علم العقول من اعمها بالتحصيل في واولها بالبيان والتفصيل في وان من  
السلام لقدوة المتأخرين مولانا محب الله البهاري في غفره الله البهاري في وبواه من الخلد علاه في وحبل  
بحسب حقه في وسيد شواهده في وشهره لمولانا حمدا لله جل الله آخرته خيرا من اولاه في كتابان احراز من القبول  
التفصيل لوافر في فلم يصدق بعدهما القول المشهور كم ترك الاول للآخر في فيما يحاويه من التحقيق بحسب في  
واختصا بهن التديق الغريب في لم يستحقا القبول لاطرحا والاحرجا في فاحسب هنا ايضا حمتنا وشرا في  
الا ان كونها غاية في الدقة والمتانة في روا الفضلاء باخصوع والاستكنا في فطما لاسام علماء العالم حول  
حماها في ولم يبين كثير منهم بل اكثرهم ماها في مع ما هم عليه من كرم المناصب في وراي في المعقول والمنقول  
صائب في وما اعطاهم ربحهم من قرينة نقادة في وحباهم مولاهم من طبقة وقادة في فتراهم او قوطا من التحقيق  
واستوفوا الضياع في التديق في يخطون الاصابة حقا حيث يرومونه في ويرمون لغرض المقصود فلا يخطئ  
فلا تها تد تقيارهم كاتبة في حل مشكلاتها في ولا ترى اسفارهم واقية في كشف معضلاتها في فلما كالموا فيهم

لذلك عجز عن تصنيف المرام حق التبيين في خراسان احيانا العولصات فلم يكونوا من المتدين بل  
الامر اختاره الله للتصديق في تلك العباد ولا اراكم تحده الا واحد بعد واحد فكيف يمكن معرفة  
له تلك المسالك ولا هو ذو بصيرة فيما هنالك <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup> كان كمن يمد دوليس له بصيرة <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup>  
يرعى وليس له سوام في ومن ليعتق وهو سراب في ومن يدعو الضيوت ولا طعام في اخذ في تعليق  
الحاشي في على هذا الشرح لينزل بهنا عنه الغواشي ثم ماله والتصنيف هو اني لنظم التاليف في حسن التصريف في  
فا برزت حواشي عن كونه في واظلمت العلماء على اجدده ومجونه في انصار امصدا قالوا قليل من سكبناه ونحسبه  
نحسبنا في فابدى في الاخير خست الحديد في وصدق عليه ما قاله الشيخ في كافور في وذاك لرجل اجدد منه  
بهذا السطور في <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup> ومن جلت نفسه قدره في راي غيره منه لا يرى في ولقد اتى فيها بالتحقيق في العلم  
والاحترافات الساقطة في الاستقامات في في الوجود والرب في وفيه في فاسفه تحقيقه في وادنه في وما اجدده  
ان يلح في فلا يتوجه اليه في ولا يرجع باراز مقامه عليه في الا ان رباب العلم الكتب على جبره وترديه في  
واخذوا مغاول الاقسام بدم رخوه ومشده في غران العلماء فيما بينهم متفادون في والفضل في شيكوه  
متفادون في فبعضهم ذو اعليه مقالته في وبين له محاله في الا انه لم يات في رده بما يشفي في ولم يور وفيه  
ما يغني وكفي في ومنهم من كاض قوله قاجاد في وبذل ملوله قتال في فيما اراد في الا هو الحبر الخمر في انهما  
والبحر المقام الحكامه في عين ايمان الشرف والسيادة في في الفهم والعمادة في زبدة اهل العلم في  
التقى في وحمدة اصحاب الاحلام والهي في صاحب العلم الباهر في وافضل الزاهر في ودر شمس الصبح  
اذ <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup> في وحسب وضع من الحق وابج في احدا ائمة عصاة في العلم والمجادة في من توجه اليه بتاج الكرم والسعة  
سيد مجده ايل في <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup> ومنصبه جليل في افتخارا فاضل العرب والعجم في استناد اصحاب لبيان والعلم في الفاني  
على اقرانه في حسن التدريس ونظم التاليف في البارع في اهل زمانه في قبول القول في تصنيف في مشه  
ارق من الصبا في ونظرة الله من الصبا في مقدم اديار العصر في حمدة اذكيا والدهر في مركز العالمين في في  
مرجع الماهرين في الجهد في تحقيق في والعرف في المذوق في اما المنقولات فهو تقنها وامن في حجة تها في اما العقولات  
فوقادها و ابو عذرتها في السابق في ما يدين العلوم كلها في <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup> في مطلع على وداوين الثنول في جلالها في بزر  
العلماء لا علم في سامي الحيل الا لائل والمقام في جرح في لبيان في <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup> في دار نظام في وادون  
الحقايق مشه حاشي في قاتق في المعالي في اكل في نظام في <sup>وذلك انهم لم يروا في ذلك</sup> في علماء اهلها وول في الله في ولا يدين في

هذا الكتاب من تصنيف المرام حق التبيين في خراسان احيانا العولصات فلم يكونوا من المتدين بل الامر اختاره الله للتصديق في تلك العباد ولا اراكم تحده الا واحد بعد واحد فكيف يمكن معرفة له تلك المسالك ولا هو ذو بصيرة فيما هنالك كان كمن يمد دوليس له بصيرة يرعى وليس له سوام في ومن ليعتق وهو سراب في ومن يدعو الضيوت ولا طعام في اخذ في تعليق الحاشي في على هذا الشرح لينزل بهنا عنه الغواشي ثم ماله والتصنيف هو اني لنظم التاليف في حسن التصريف في فا برزت حواشي عن كونه في واظلمت العلماء على اجدده ومجونه في انصار امصدا قالوا قليل من سكبناه ونحسبه نحسبنا في فابدى في الاخير خست الحديد في وصدق عليه ما قاله الشيخ في كافور في وذاك لرجل اجدد منه بهذا السطور في ومن جلت نفسه قدره في راي غيره منه لا يرى في ولقد اتى فيها بالتحقيق في العلم والاحترافات الساقطة في الاستقامات في في الوجود والرب في وفيه في فاسفه تحقيقه في وادنه في وما اجدده ان يلح في فلا يتوجه اليه في ولا يرجع باراز مقامه عليه في الا ان رباب العلم الكتب على جبره وترديه في واخذوا مغاول الاقسام بدم رخوه ومشده في غران العلماء فيما بينهم متفادون في والفضل في شيكوه متفادون في فبعضهم ذو اعليه مقالته في وبين له محاله في الا انه لم يات في رده بما يشفي في ولم يور وفيه ما يغني وكفي في ومنهم من كاض قوله قاجاد في وبذل ملوله قتال في فيما اراد في الا هو الحبر الخمر في انهما والبحر المقام الحكامه في عين ايمان الشرف والسيادة في في الفهم والعمادة في زبدة اهل العلم في التلقى في وحمدة اصحاب الاحلام والهي في صاحب العلم الباهر في وافضل الزاهر في ودر شمس الصبح اذ في وحسب وضع من الحق وابج في احدا ائمة عصاة في العلم والمجادة في من توجه اليه بتاج الكرم والسعة سيد مجده ايل في ومنصبه جليل في افتخارا فاضل العرب والعجم في استناد اصحاب لبيان والعلم في الفاني على اقرانه في حسن التدريس ونظم التاليف في البارع في اهل زمانه في قبول القول في تصنيف في مشه ارق من الصبا في ونظرة الله من الصبا في مقدم اديار العصر في حمدة اذكيا والدهر في مركز العالمين في في مرجع الماهرين في الجهد في تحقيق في والعرف في المذوق في اما المنقولات فهو تقنها وامن في حجة تها في اما العقولات فوقادها و ابو عذرتها في السابق في ما يدين العلوم كلها في في مطلع على وداوين الثنول في جلالها في بزر العلماء لا علم في سامي الحيل الا لائل والمقام في جرح في لبيان في في دار نظام في وادون الحقايق مشه حاشي في قاتق في المعالي في اكل في نظام في في علماء اهلها وول في الله في ولا يدين في





شرح قواعد اضابط	کتاب علم کتب و تالیفات	عیشی کوہی و کفرانی	ہاتف فی کلمات منقوشہ
تاریخ از تالیف انکار انکار شاعر مدیم المثال مختور رنگین	قال جناب صاحب ادہ احسان	اللہ خالص صاحب ہما در	التخلص بہ احسان ہشیرہ زادہ و خوش چہ
احسان ابوالعالی و تالیف ہما	آن مجمع فصائل الیہی فائق	کردہ بعلم منطق لایف یک سالہ	زیرات گفتن اور کتب و تالیفات
بکتاب دارہ ازمان بہت خوش	ہر قول فصلی و جریب فائق	کردہ ہر فکر اس نکتہ رطوبت جوہا	ناگہا در آمدہ نوں ہر علم منطق
تاریخ از تالیف انکار انکار شاعر مدیم المثال مختور رنگین	قال جناب صاحب ادہ احسان	اللہ خالص صاحب ہما در	التخلص بہ احسان ہشیرہ زادہ و خوش چہ
سودی برکات احمد بن	نفسہ منطق میں تمہ نجاب	نکتہ حاضر علم تفسیر و حدیث	اور طب میں آپ ہنایا جوب
جو کہ ہر بحث و جو درابطے	شرح او کی تہی لکھی لاجوب	نثر میں لکھی گئی گین	وہ ستاری ہو گین ایک کتاب
	طبع کی تاریخ عاشق فی کسے	علم منطق میں ہنایا کتاب	
قطعہ تاریخ تہذیب طبع و تاد و فکر نقاد صاحب زادہ محمد سعید خاں صاحب التخلص بر اغیب	فیض شاہ و فکر فضل کمال	فکر درم چو ہر تاریخش	فیض یابی منطق آمد سال
ایضاً			
شرح وجہ در اعلیٰ لکھی گئی ہے آج کل	ششمین ہن ہم بھی فکرین او کی جو فکر سال ہے	راغب خوشنوا کو	نسخہ بے مثال ہے
قطعہ تاریخ ریختہ قلم جو ہر رقم و بابا کتاب نازک خیالی خاتمہ ششمین ہن مقالی	جناب مولوی علی احمد صاحب التخلص علی مراد آبادی سلمہ اللہ ذوالایا دے		
جمالیہ کہ در طرقت زمانہ	میرزا علم و کفران جوہر منطق	تفسیر و حدیث و فقہ کتا	وحید عالم شہر و منطق
بہار گلشن کشف و دقائق	نسیم غنیہ و عقود منطق	حکیم و مولوی علامہ عصر	کلید ہر دور و منطق
فقیہی و تالیف برکات احمد	دیشان تیر و دعویٰ منطق	پیراں کہ نادر تر کتا بیت	بعلم فرخ و سعود منطق
وجود در الہی شکل مقامیت	دران ادہ روان فہر منطق	نوشتہ شہر آشوب ہای برکات	ہر دن زبان و سود منطق
تالی قوال اضابط شہرہ	کوشد و جوہر ہن و منطق	نوشتہ ہن شہر ہن و منطق	کوشد پیراں و سعود منطق
کوشد و جوہر ہن و منطق	کوشد و جوہر ہن و منطق	کوشد و جوہر ہن و منطق	کوشد و جوہر ہن و منطق



ب ۲۲ ق

DUE DATE

۱۴۰

۲۳

۳

۳۸ ۳۷

ب ٢٣ ق

٣٨٣٤

١٦٠

القول الفصل من تحقيق معنى الرباط

DATE

NO.

DATE

NO.

١٩١٥